مجلة العلوم الإسلامية الدولية

INTERNATIONAL ISLAMIC SCIENCES JOURNAL

eISSN: 2600-7096

AN ACADEMIC QUARTERLY PEER-REVIEWED JOURNAL

مجلة علمية محكمة ، ربع سنوية

Vol :10 Issue : 1 Year : 2026

المجلد: 10 العدد: 1 السنة: 2026

في هذا العدد:

- مصادر أسباب نُزول القرآن الكريم من الكتب التسعة "صحيح البخاريُّ" أنموذجا
  أحمد فوزي بن حسن، وسيد عبدالمجيد غوري، وذو الحلمي محمد نور، و نور أماني عائشة شمس الدين
- التقدم الحضاري من خلال القرآن الكريم
  يوسف محمد حَميد أحمد اليَفْرُسي
- الكتب المؤلفة في أسباب نُزول القرآن الكريم: دراسة وصفية
  أحمد فوزي بن حسن، وسيد عبدالمجيد غوري، وذو الحلمي محمد نور، و نور أماني عائشة شمس الدين
- انفرادات أبي عبد الرَّحمنِ السُّلَميِّ القرائيَّة: جمعاً وتوجيها
  أمل بنت عبد الكريم محمَّدنياز التُّركستاني
- التطبيقات الأصولية على آيات الربا وآثارها: دراسة تحليلية تطبيقية
  هبة عبدالسلام نونو، وعبدالرحمن عبد الحميد محمد حسانين
- فقه أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في الزكاة:جمعاً ودراسة
  أحمد بن حربي ردة المطرفي، وعبدالرحمن عبد الحميد محمد حسانين
- واقع تطبيق استراتيجيات التعلم الذاتي وتحدياته في الجامعات الأهلية العربية الإسلامية: دراسة نوعية بجمهورية بنين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس
  الحسن عبد الكريم عبد الله، وموسى جبران العفيفي
- الصيرفة الإسلامية والعملات الافتراضية بين الرؤية الشرعية والتطلعات المستقبلية
  عابد حمامة، وحبيب الله زكريا، وفهد محمد عباد الشغدري
- الذكاء الاصطناعي ودوره في دعم القرار والفتوى بالمؤسسات المالية الإسلامية: دراسة فقهية تأصيلية تطبيقية على منصة الفتاوى والاستشارات الشرعية ببنك البحرين الإسلامي
  راشد عبدالرحمن أحمد العسيري
- التنمية بين مفهومين: عرض مقارن لأسس التنمية المستدامة في المنظور الاقتصادي التقليدي والمنظور الاقتصادي الإسلامي وممكناتها في المنظور الإسلامي– الصكوك نموذجا
  عبد الله بن سعد البريك، ومحمد بن علي العقلا، وخالد حمدي عبد الكريم
- أدب الداعية في الخطاب مع الذات والآخر: بين النص القرآني والواقع
  سيف بن سالم بن سيف الهادي
- آثار ظاهرة الإسلاموفوبيا على الأقلية المسلمة في هولندا: دراسة وصفية استبيانية
  محمد أزيمان، ومحمد السيد البساطي
- البعد القدري للمسجد الحرام وأثره في تعزيز العمل الدعوي: دراسة علمية في الأبعاد الكونية
  يحيى بن إبراهيم الثقفي، ومحمد السيد البساطي
- تأثير العقيدة اليهودية في صياغة فكرة المسيح في المسيحية الأولى
  أنس عبدالرحيم طحان

eISSN 2600-7096

9 772600 709003

تصدرها

PUBLISHED BY

كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية

FACULTY OF ISLAMIC SCIENCES

AL-MADINAH INTERNATIONAL UNIVERSITY

جامعة المدينة العالمية

Al-Madinah International University

International Islamic Sciences Journal
Vol. 10, Issue. 1, March 2026
eISSN: 2600-7096
Al-Madinah International University
Copyright © 2026 Hamama Abed
Manuscript Received Date: 02/03/26 | Manuscript Acceptance Date: 19/03/26 | Manuscript Published Date: 31/03/26

DOI: https://doi.org/10.63226/iisj.v10i1.5889

الصيّرفة الإسلامية والعملات الافتراضية بين الرؤية الشرعية والتطلعات المستقبلية

[Islamic Banking and Virtual Currencies: Between Shariah Assessment and Future Prospects]

Hamama Abed [1] & Assoc. Prof. Dr .Habeebullah Zakariyah[2]& Assistant Professor. Dr. Fahd Mohmmed Obad Al-Shaghdari[3]

[1] IIUM Institute of Islamic Banking and Finance (IIiBF) International Islamic University Malaysia,
[2]IIUM Institute of Islamic Banking and Finance (IIiBF) International Islamic University Malaysia,
[3]IIUM Institute of Islamic Banking and Finance (IIiBF) International Islamic University Malaysia
Email: abed.hamama@live.iium.edu.my.

* Corresponding Author: sara.abed82@gmail.com

الملخص

يسعى هذا البحث إلى معرفة ماهية العملات الرقمية والافتراضية ونظامها وكيفية التعامل بها، للوصول للتأصيل الشرعي لها والرأي الفقهي فيها، ومن ثمّ تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في تعاملها مع هذه العملات، وتحليل مدى ملاءمة نظام العملات الرقمية مع النظام الاقتصادي والنظام المصرفي الإسلامي خصوصًا، وتقييم قدرة الصيرفة المالية الإسلامية على مواكبة التطورات التكنولوجية السريعة التي يشهدها قطاع المالية في العالم اليوم. وتتحدد مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى يمكن إدخال العملات الرقمية ضمن دائرة المشروعية الشرعية في إطار النظام المالي الإسلامي، وما الضوابط الكفيلة بتنظيمها بما يحدّ من مخاطرها ويضمن توافقها مع مقاصد الشريعة الإسلامية؟ أما منهج البحث فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك من خلال تتبع الدراسات والأبحاث السابقة المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والعملات الرقمية، وتحليل مضامينها لاستخلاص الأحكام والاتجاهات الفقهية المعاصرة، مع توظيف المنهج النوعي القائم على تحليل المحتوى؛ بغية بناء تصور علمي استشرافي لإمكانية توظيف هذه العملات داخل المنظومة المصرفية الإسلامية. وفي هذا الإطار يعتمد هذا البحث على نهج نوعي، حيث أُجري تحليل محتوى للأبحاث السابقة في الصيرفة الإسلامية والعملات الافتراضية لمحاولة تقديم رؤية استشرافية مستقبلية للتعامل بها في المصارف الإسلامية إن أمكن ذلك، وسُبل الاستثمار فيها، لنصل في الأخير إلى رفع اللبس الواقع على هذه العملات الافتراضية والتحقق من إمكانية التعامل بها وآليات استثمارها. وبناءً على ذلك تخلص الدراسة إلى أن العملات الرقمية تُعد من النوازل المعاصرة التي اجتهد العلماء في بيان حكمها، حيث ذهب كثير منهم إلى منع التعامل بها بصيغتها الحالية، لعدم توفر بعض الشروط الأساسية، وعلى رأسها صدورها من جهة مركزية ضامنة، إذ أن الإسلام يعترف بأي نقد يحقق شرائطه، وهو ما أكدته عدة فتاوى صادرة عن هيئات شرعية في دول إسلامية مختلفة.

الكلمات المفتاحية: العملات الافتراضية، البلوكتشين، التكييف الفقهي، الصيرفة الإسلامية..

ABSTRACT

This study intends to highlight the nature of digital and virtual currencies, their system, and their usage mechanisms in an attempt to build a foundation for them from a Shariah perspective, as well as determine the juristic position concerning their permissibility. It also intends to highlight some of the major challenges facing Islamic banking institutions with regard to digital currencies, as well as determine the level of the digital currency system's compliance with the economic system as a whole, and the Islamic banking system in particular. Moreover, the study assesses the capability of Islamic financial institutions to adapt to the dynamic pace of technological advancements that are currently revolutionizing the global financial sector. In this context, the study is grounded in the following research problem: to what extent can digital currencies be incorporated within the framework of Shariah legitimacy in the Islamic financial system, and what regulatory controls are necessary to govern them in a way that mitigates their risks and ensures their compliance with the objectives of Islamic law (Maqasid al-Sharia)? To address this question, the study adopts an inductive-analytical methodology, relying on a qualitative approach based on content analysis of previous studies related to Islamic banking and virtual currencies, in order to derive contemporary juristic rulings and trends and to develop a forward-looking perspective on the possible integration of these currencies into Islamic banking operations, wherever feasible, as well as potential avenues for their investment. Ultimately, the study seeks to eliminate the confusion surrounding the use of such virtual currencies and to clarify the permissibility of engaging with them and the mechanisms through which they may be invested. Based on the study's findings, it concludes that digital currencies represent one of the modern nawāzil, which have generated extensive juristic debate in the contemporary era. Many scholars tend to prohibit their use, particularly due to the absence of an essential condition, namely their issuance by an established central authority. In principle, Islam recognizes any form of currency that fulfills the required Shariah conditions, as affirmed in various fatwas issued by Shariah authorities in different Muslim-majority countries.

Keyword: *Virtual Currencies; Blockchain Technology; Juristic Characterization; Islamic Banking.*

مقدمة:

أدى انفجار الثورة التكنولوجية الحديثة والانتشار السريع للذكاء الاصطناعي في العالم المالي، إلى استحداث عملات رقمية وافتراضية جديدة كليا، دون أن يكون لها أي تمثيل مادي أو هيئة تنظيمية تخضع لها، معتمدة على تقنيات سلسلة الكتل أو نظام البلوكتشين والمستقل عن الرقابة الحكومية في تعاملاته مما جعله يتخلّص من الضرائب والخدمات البنكية وذلك بفضل خصائصه المتميزة وتقنياته المعقدة وانفتاحه على جميع المتعاملين، وهو ما أثر على النظام المالي العالمي والاقتصاد والأسواق المالية العالمية ، وعلى البنوك التقليدية عموماً وعلى البنوك والمصارف الإسلامية خصوصاً[1].

من ناحية أخرى، نجحت الصيرفة الإسلامية إلى حد كبير في استقطاب أصحاب المال والمستثمرين وجذب عدد كبير من العملاء وكسب ثقتهم؛ ليس فقط في الدول الإسلامية بل حتى في الدول الغربية أيضاً، ويعود ذلك بشكل خاص إلى إدماج الخدمات المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية[2]، في ظل هذه التطورات الحديثة التي دفعت المؤسسات والمصارف الإسلامية إلى محاولة مواكبة هذه الثورة التكنولوجية وترسيخ مكانتها، ولا تقف بمنأى عن الساحة الاقتصادية العالمية، حيث يتطلب منها حل الإشكالات العالقة بشأن التعامل مع هذه العملات الافتراضية ووحداتها ونظامها، ومعرفة الرأي الشرعي بشأنها، ومن ثمّ الوصول إلى سبل وطرق التعامل بها والاستثمار فيها.

مشكلة البحث

بالرغم من الجهود الكبيرة لتطوير العمل المصرفي الإسلامي ومواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة في القطاع المالي، طرح ظهور العملات الرقمية والافتراضية تحديًا جديدًا لهذا القطاع الذي يسعى إلى الجمع بين الالتزام بالضوابط الشرعية والاستفادة من الابتكارات المالية الحديثة المتوافقة مع روح الشريعة الإسلامية، وأثارت هذه العملات موضوعًا ساخنًا وجدالاً واسعاً في دوائر النقاش الدينية والاقتصادية لا سيما فيما يتعلق بمدى توافقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية[3]، ولا تزال مسألة التعامل مع هذه العملات الرقمية في القطاع المصرفي تثير تساؤلات وتطرح إشكالات عديدة تتعلق بجوانبها الشرعية والاقتصادية والعملية، حول مشروعيتها

1 حافظ بلال حق وسيد طه علي، "استكشاف عالم العملات الرقمية: منظور إسلامي"، ورقة بحثية منشورة مسبقًا على منصةarXiv ، الرقمarXiv:1811.05935 ، 2018.

2 هشام قُداح وآخرون، "التمويل الإسلامي في عصر التكنولوجيا المالية: مراجعة ببليومترية للاتجاهات المستقبلية"، المجلة الدولية للدراسات المالية، المجلد 11، العدد 2، 2023، ص. 76.

3 هامسيب مُنَوَّار و عَديل طارق، "العملة الرقمية (العملات المشفرة) من منظور إسلامي"، مجلة المصباح للبحوث، المجلد 3، العدد 1، 2023؛ محمد محسن أخلاق وآخرون، "التمويل الإسلامي والعملات الرقمية: رؤى شرعية حول العملات المشفرة وتكنولوجيا البلوك تشين"، مجلة الآثار، المجلد 2، العدد 2، 2025، ص ص 789–797؛فارس مؤيديني، "مدى توافق العملات المشفرة مع التمويل الإسلامي"، المجلة الأوروبية للتمويل الإسلامي، العدد 10، 2018.

وطبيعتها لكونها نوعًا من الأصول، وتوافقها مع المقاصد الشريعة الإسلامية مع إمكانية دمجها في النظام المالي الإسلامي القائم على مبادئ الشفافية والعدالة وتجنب المخاطرة المفرطة والربا. وتتحدد مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى يمكن إدخال العملات الرقمية ضمن دائرة المشروعية الشرعية في إطار النظام المالي الإسلامي، وما الضوابط الكفيلة بتنظيمها بما يحدّ من مخاطرها ويضمن توافقها مع مقاصد الشريعة الإسلامية؟

أسئلة البحث

تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عن الأسئلة التالية:

-ما حقيقة العملات الرقمية وما الموقف الشرعي منها؟

-ما العقبات والتحديات التي تواجه الصيّرفة الإسلامية في مواجهة ثورة العملات الافتراضية والرقمية؟

-إلى أي مدى يمكن أن تتماشى العملات الرقمية ونظامها مع النظام الإقتصادي عموما والنظام المصرفي الإسلامي خصوصا؟

-ما مدى قدرة الصّيرفة المالية الإسلامية على مواكبة التطورات التكنولوجيا السريعة التي يشهدها قطاع المالية في العالم اليوم؟

أهداف البحث

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحقيق جملة من الأهداف ومن أهمها:

-تحديد وتوضيح مفهوم العملات الرقمية ونظام العمل بها، ومعرفة الموقف والرأي الشرعي في التعامل بها.

-اكتشاف وتحليل العقبات والتحديات التي تواجه الصيّرفة الإسلامية في تعاملها مع هذه العملات الافتراضية والرقمية.

-تحليل مدى ملاءمة نظام العملات الرقمية مع النظام الإقتصادي والنظام المصرفي الإسلامي خصوصا.

-تقييم قدرة الصّيرفة المالية الإسلامية على مواكبة التطورات التكنولوجيا السريعة التي يشهدها قطاع المالية في العالم اليوم وتقديم رؤية استشرافية مستقبلية للتعامل بها في المصارف الإسلامية وسُبل الاستثمار فيها إن أمكن ذلك.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الحاجة الملحة لفهم التغيرات الجذرية التي أحدثتها العملات الرقمية والافتراضية في النظام المالي العالمي، وما تثيره من تساؤلات قانونية واقتصادية تتطلب الدراسة والتحليل، خاصة مع تسارع وتيرة التطور التكنولوجي والرقمنة في الصناعة المالية، وظهور مفاهيم جديدة كالذكاء الاصطناعي وتقنيات البلوكتشين، أصبح من الضروري أن تعيد المصارف الإسلامية النظر في هيكلها وأدواتها بما يضمن توافقها مع هذه

التطورات والمستجدات دون المساس بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، كما تبرز أهمية هذا البحث في سعيه إلى تحليل الموقف والرأي الشرعي في التعامل بهذه العملات الرقمية وتحديد الضوابط والمعايير الشرعية الخاصة بها، واستكشاف مدى قدرة المصارف الإسلامية على التكيف مع الاقتصاد الرقمي العالمي، وتحديد الآليات التي تمكنها من الحفاظ على مصداقيتها وأصالتها في مواجهة المنافسة المتزايدة من المصارف التقليدية. لذا يسهم هذا البحث في دعم صانعي القرار والباحثين في تطوير سياسات مالية إسلامية تواكب التطورات الحديثة، وتُشجع على الابتكار، وتضمن في الوقت نفسه الالتزام بالضوابط والمعايير الشرعية.

الدراسات السابقة

1-"هل تتوافق العملة المشفّرة مع الشريعة؟ أدلة تجريبية من نموذج ARCH-GARCH الاقتصادي" رينا بودي سيكارينغسيه وهاشم البنّا، (Sekaringsih, & Al-Banna) [1](2022) ناقشت هذه الدراسة مسألة مدى توافق العملات الرقمية مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية من حيث الاستقرار المالي الذي يعد شرطاً أساسياً يجب أن يتحقق لاعتبار العملة وسيلة نقدية صالحة ومشروعة للتبادل بموجب الشريعة الإسلامية، كما لجأت الدراسة إلى استخدام نموذج ARCH-GARCH القائم على التحليل الكمي لبيانات الأسعار لفحص واختبار درجة تقلب العملات الرقمية مقارنة بالعملات التقليدية، وقد أظهرت النتائج أن العملات الرقمية تتسم بمستوى عال جدًا من التقلب وعدم الاستقرار في الأسعار، ما يجعلها أدوات مضاربة استثمارية من كونها وسيلة للتبادل، وهو ما يتعارض مع مبدأ تجنب الغرر وغياب عنصر عدم اليقين في المعاملات المصرفية، وبالتالي لا تستوفي معايير النقود من منظور إسلامي وهي مترددة في استخدامها في المعاملات، كما أوصت بضرورة تطوير أطر تشريعية وتقنية من شأنها الحد من التقلبات في القيمة، ولم تتناول هذه الدراسة انعكاسات العملات الافتراضية على النظام المالي الإسلامي أو كيفية التعامل بها في مؤسسات الصيرفة الإسلامية، سأستفيد من هذه الدراسة في صياغة الموقف الشرعي والنقدي لفهم العملات وتحديد مدى مشروعيتها.

2-**"صناعة العملات المشفَّرة في ميزان الفقه الإسلامي وآفاق إنشاء عملة رقمية إسلامية (نموذج مقترح)" محمد باباس** [2](2023) تناولت هذه الدراسة موقف الفقه الإسلامي من العملات الرقمية وآفاق إنشاء عملة رقمية إسلامية بديلة وسعت هذه الدراسة إلى مناقشة مدى مشروعية العملات الرقمية القائمة، ثم اقتراح نموذج عملة إسلامية رقمية مدعومة بأصول مادية كالذهب أو السلع، حيث اعتمد الباحث المنهج النظري

1 Rina Budi Sekaringsih & Hasyim Al-Banna, "Does a cryptocurrency comply with Shariah? Empirical evidence from ARCH-GARCH economic model," *Global Review of Islamic Economics and Business*, vol. 10, no. 2, 2022.

2 محمد باباس، "صناعة العملات المشفرة في ميزان الفقه الإسلامي وآفاق إنشاء عملة رقمية إسلامية (نموذج مقترح)"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 3، 2021..

التحليلي ووجد أن العملات الحالية لا تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية في هيكلها الراهن لأنها يعتريها الغرر والمضاربة، لكنها تتيح المجال لتصميم عملة رقمية إسلامية أكثر أمانا، ركزت هذه الورقة البحثية على الجانب النظري، إلا أنها لم تتناول الجانب الاقتصادي والمؤسسي للبنوك والمصارف الإسلامية، سأستفيد من هذه الدراسة في صياغة رؤية مستقبلية لإمكانية توافق العملات الرقمية مع النظام المالي الإسلامي.

3-"تقييم العملات المشفّرة من منظور التمويل الإسلامي على أساس مقاصد الشريعة" ورزلينا محمد إبراهيم وآخرون، (2024)[1] هدفت هذه الدراسة إلى تقييم معمق للعملات الرقمية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، من خلال دراسة مدى تحقيقها لمقاصد حفظ المال والدين والعدل، حيث اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي القائم على مراجعة الأدبيات الشرعية المعاصرة ذات الصلة، وخلصت الدراسة أن العملات الرقمية تلبي بعض الفوائد الاقتصادية كخفض تكاليف المعاملات، لكنها تفتقر إلى الرقابة حاليًا، وهي عرضة لتقلبات القيمة، وعلى الرغم من قيمتها في توسيع نطاق الحوار المقاصدي، إلا أنها لم تتناول الجانب المؤسسي أو التنظيمي للصيرفة الإسلامية في ظل الثورة الرقمية .لذا فالدراسة الحالية تبحث في مدى قدرة الصيرفة الإسلامية كمؤسسات مالية على التعامل مع هذه التحديات التقنية والتشريعية، واستشراف مستقبل النظام المالي الإسلامي في ظل الثورة الرقمية.

4-"مشروعية العملات المشفَّرة وتقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين) في الفقه الإسلامي." محمد هارون وآخرون،

(Haroon & Akhtar) (2025)[2] تناولت هذه الورقة البحثية مشروعية العملات الرقمية وتقنية البلوكتشين من منظور الفقه الإسلامي من الناحيتين القانونية والتقنية، وذلك بمقارنة استخداماتها في الأنظمة المصرفية التقليدية والإسلامية. وتوصلت الدراسة إلى أن تقنية البلوكتشين بحد ذاتها مباحة شرعًا وجائزة لما تتميز به من تعزيز للشفافية والحد من التلاعب، بينما مشروعية استخدام العملات الرقمية يظل مشروطًا بتجنب الغرر والميسر، وعلى الرغم من تميزها في الجانب التقني، إلا أنها لم تتناول مدى استعداد البنوك الإسلامية لتبني هذه التقنية أو التحديات التي تواجهها في ذلك، لهذا تسعى هذه الدراسة إلى إبراز أهمية توظيف وتبني التكنولوجيا الحديثة في المصارف الإسلامية بما يتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية.

مع أن هذه الأبحاث قد سلطت الضوء بشكل جيد على الجوانب الشرعية والتقنية المتعلقة بالنقود الرقمية، إلا أنه من الواضح وجود فجوة بحثية كبيرة تتجلى في غياب دراسة تجمع بين المنظور الشرعي والتحليل الاقتصادي

1 نُرزَلينا محمد إبراهيم وآخرون، "تقييم العملات المشفرة من منظور التمويل الإسلامي بالاستناد إلى مقاصد الشريعة"، مجلة أنظمة المعلومات والتقنيات الرقمية، المجلد 6، العدد 2، 2024.

2 **محمد هارون وآخرون، "المشروعية القانونية للعملات المشفرة وتكنولوجيا البلوك تشين في الشريعة الإسلامية"، مجلة الدين والمجتمع، المجلد 3، العدد 1، 2025..**

والاستشراف الاستراتيجي للصيرفة الإسلامية في إطار التحول الرقمي العالمي. وبالتالي، لا شك أن أهمية هذا البحث تأتي في سد هذه الفجوة من خلال دراسة كيفية مواكبة النظام المصرفي الإسلامي لأحدث التطورات التكنولوجية، وتحديد أساليب ووسائل التوفيق بين العملات الرقمية ومبادئ الشريعة الإسلامية دون المساس بأهداف النظام المالي الإسلامي.

منهجية البحث

المنهج المعتمد في هذه الورقة البحثية الذي يتساوق مع إشكالية البحث هو المنهج الاستقرائي التحليلي لتتبع الظاهرة محل الدراسة للكشف عن ماهية العملات الافتراضية وحقيقتها وأنواعها وأهم خصائصها ومخاطرها، والمقارنة بينها وبين غيرها من العملات التقليدية، ثم تتبع واستقراء أقوال وآراء العلماء في المسألة وتحليلها والتأصيل الشرعي لها للوصول إلى استنباط الحكم الشرعي من المصادر والمراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة للوصول إلى الرأي الأرجح.

هيكل البحث:

قسمت هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من المحاور:

المطلب الأول: ماهية العملات الافتراضية (حقيقتها وأنواعها ونشأتها وطريقة تعدينها وخصائصها ومخاطر التعامل بها).

الفرع الأول: حقيقة العملات الرقمية أو الافتراضية

الفرع الثاني : مخاطر التعامل بالعملة الافتراضية

المطلب الثاني: التكييف الفقهي والحكم الشرعي للتعامل بالعملات الرقمية

الفرع الأول: التكييف الفقهي لعملة البيتكوين

الفرع الثاني: الحكم والتوجيه الشرعي للعملة الرقمية أو الافتراضية

المطلب الثالث: العملات الافتراضية كتحدي للصيرفة الإسلامية وسبل مواجهتها واستثمارها

الفرع الأول: العملات الافتراضية تحد للصيرفة الإسلامية

الفرع الثاني: سُبل وآليات مواجهة تحدي العملات الافتراضية

الخاتمة: تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، وتحرير جملة من التوصيات.

المطلب الأول: ماهية العملات الافتراضية (حقيقتها وأنواعها ونشأتها وطريقة تعدينها وخصائصها ومخاطر التعامل بها).

الفرع الأول: حقيقة العملات الرقمية أو الافتراضية

أولا: تعريف العملات:

أ- لغة: العملات جمع عُمُلات وعُمْلات يطلق عليها بالإنجليزية Currency، مفرد: "العملة: النقد"[1]، أو هي "نقد يتعامل به الناسُ... العُمْلة الصَّعبة: العُمْلة القويَّة، عُمْلة إحدى الدّول الكُبرى التي تُستخدم في المعاملات التِّجاريَّة الدَّوليَّة كالدُّولار الأمريكيّ والفرنك السويسريّ"[2].

ب- اصطلاحا: العملة هي: "شكل من أشكال المال ووحدة التبادل التجاري التي عادةً ما تكون مصنوعة من المعدن أو الورق، حيث يتم استخدامها في عمليات الدفع من أجل الحصول على السلع أو الخدمات الاقتصادية، وتُعتبر العملة أساسًا للتجارة، وغالبًا ما يكون للعملات المعدنية شكل دائري محفور برموز مهمة، ويمكن تداول العملة مع أنواع مختلفة من العملات الأخرى والمتوفرة في الأسواق الأجنبية، مما يساهم في إضافة قيمة نقدية للعملة بالنسبة للعملات الأخرى"[3].

ثانيا: تعريف العملات الرقمية أو الافتراضية:

مع ظهور العملات الرقمية في السنوات القليلة الأخيرة، اجتهد أهل الاختصاص في تحديد ماهيتها وتعريفها تعريفا جامعا مانعا يضم جميع أوصافها وخصائصها، مما أفرز تعاريف متعددة متطابقة أحيانا ومتباينة أحيانا أخرى، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- عُرفت العملات الرقمية بأنها "نوع من العملات المتاحة بشكل رقمي فقط من خلال الإنترنت، وليس لها وجود مادي لكن لها خصائص مماثلة للعملات المادية"[4].

- كما عُرفت بأنها "عبارة عن شفرة إلكترونية معقدة وخوارزميات ذكية وهي مبنية على تقنية البلوكتشين"[5].

1 سعد أبو حبيب، *القاموس الفقهي*، الطبعة الثانية، دار الفكر، 1988، ص. 262.

2 أحمد مختار عمر، *معجم اللغة العربية المعاصرة*، المجلد 2، الطبعة الأولى، عالم الكتب، 2008، ص. 1555..

3 **فريق تحرير سطور**، "**أنواع العملات**"، **12 يونيو 2019**.https://sotor.com/أنواع_العملات

4 بانوراما البورصة(Panorama Al-Borsa Review) ، "العملات الافتراضية: المخاطر والآليات"، العدد 17، يونيو 2018، ص. 2.

5 Fangyuan Yuan *et al*, "AI-driven optimization of blockchain scalability, security, and privacy protection," *Algorithms*, vol. 18, no. 5, 2025, p. 263.

– عرفها البنك المركزي الأوربي بأنها: "نوع من الأموال الرقمية غير المنظمة، والتي تصدر وعادة ما يسيطر عليها المطورون، يتم استخدامها وقبولها بين أعضاء مجتمع افتراضي معين".[1]

– وقد عرفتها شبكة مكافحة الجرائم المالية الأمريكية التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية في عام 2013 بدقة أكثر على أنها "وسيط للتبادل يعمل كعملة في بعض البيئات، ولكنها لا تملك جميع خصائص العملة الحقيقية"[2].

– كما عُرفت أيضا العملات الرقمية بأنها "شكل من أشكال المال الرقمي الذي يسمح لك بإجراء الصفقات عبر الإنترنت، وعلى عكس العملات العادية؛ ولا تدعمها أو تتحكم بها البنوك والحكومات، كما أنها لا مركزية وتديرها شبكة من الحواسيب بدلًا من شخص واحد أو شركة، ويتم التحكم في المال الذي تملكه بواسطة محفظة رقمية تُحفظ سحابيًا أو دون اتصال على جهاز الكمبيوتر، ويمكن إرسالها إلى شخص ما عبر جهاز كمبيوتر أو جهاز محمول مثل الهاتف الذكي، ويتم تسجيل كل معاملة في ما يسمى بـ "البلوكتشين"، وهي متاحة للجمهور لجميع حاملي العملات".

– وهي أيضا "رمز رقمي مشفر قابل للتداول، حيث يمكن قراءته وتداوله من خلال شبكة من الأجهزة – ولا سيما شبكة الإنترنت– لتسجيل معاملات تبادلية مباشرة آمنة بين أشخاص اتفقوا على قيمة لها، حيث تنظم الشفرة آلية إصدار وحدات جديدة ومنع التزوير"[3].

من خلال هذه التعاريف وغيرها التي يصعب علينا حصرها يمكن أن نخلص إلى أنهم متفقون على ما يلي:

- العملات الرقمية هي نوع من الأموال الإلكترونية المشفرة حيث "تسمي بالإنجليزية Cryptocurrency، وهي تنقسم إلى مقطعين: المقطع الثاني هو Currency وهي العملة، بينما المقطع الأول هو كلمة Crypto وهي اختصار لكلمة Cryptography أي علم التشفير"[4]. فهي عملة افتراضية مؤمنة بالتشفير لضمان أمن وحماية المعاملات وذلك ضمن شبكة موزعة من الحواسيب[5].

- يمكن اعتبارها عملة لها بعض خصائصها ووظائفها، إلا أنها عبارة عن بيانات ليس لها وجود فيزيائي ومادي في الواقع، وتداولها يكون فقط على شبكة الإنترنت.

1 European Central Bank, *Virtual Currency Schemes*, European Central Bank, Frankfurt am Main, Germany, 2012, p. 13.

2 Financial Crimes Enforcement Network (FinCEN), "*Application of FinCEN's regulations to persons administering, exchanging, or using virtual currencies (FIN-2013-G001)*," U.S. Dept. of the Treasury, 18/03/2013.

3 ياسر بن عبد الرحمن العيفان، *العملات الرقمية: أنواعها، آثارها، وآفاقها التنظيمية*، النيابة العامة، المملكة العربية السعودية، 2019، ص. 3.

4 *بانوراما البورصة ، مرجع سابق*

5 ماسّيمو أكويلينا وآخرون، "العملات المشفرة والتمويل اللامركزي: الوظائف والآثار على الاستقرار المالي"، منشورات بنك التسويات الدولية(BIS Papers) ، 2025.

• كما أنها لا سلطة مركزية لها ولا يوجد بنك مركزي يقوم بإصدارها، كما لا يوجد وسيط أثناء التعامل بها مع عميل آخر، فجميع التعاملات المالية بهذه العملة تكون مباشرة دون رقابة أو هيئة تنظم ذلك.

ثالثا: نشأة العملات الرقمية وطريقة تعدينها:

طُرحت فكرة العملات الرقمية للمرة الأولى كورقة بحثية عام 2007م تحت عنوان (البيتكوين: نظام عملة الندّ للندّ الإلكترونية) من طرف شخصية غير معروفة أطلقت على نفسها اسم ساتوشي ناكاموتو satoshi nakamoto، الأمر الذي أثار جدلا كبيرا حوله؛ هل هو اسم مستعار لشخص مبرمج واحد أم لمجموعة من الأشخاص[1]، وقد طرح في هذا البحث فكرة استخدام نقود الكترونية وصفها بأنها نظام نقدي إلكتروني يعتمد في التعاملات المالية المباشرة بين مستخدم وآخر دون وجود وسيط، أي على مبدأ الند للند peer-to-peer، في محاولة منه لخلق عملة حرة غير خاضعة للرقابة بهدف تحرير الاقتصاد العالمي لتلافي مشاكل النظام النقدي التقليدي ولمواكبة التغيرات المتسارعة في عالم الأعمال خاصة على الشبكة الافتراضية.

وفي عام 2009 ظهرت أول عملة مشفرة تسمى **البيتكوين** حيث تُعدّ العملة الأشهر في عالم العملات الافتراضية، والتي ينصح جميع المستثمرين التداول بها في مقابل العملات الأخرى[2].كما أنها الأعلى من حيث القيمة السوقية، وشهدت العملة تطوراً كبيراً ليصل سعر البيتكوين إلى أعلى مستوى له على الإطلاق في عام 2017 عند 19,783.21 دولار[3]. حيث ارتفعت قيمتها مؤخرًا إلى 9000 دولار للمرة الأولى في تاريخها، وتتجاوز القيمة السوقية للبيتكوين حول العالم 166.2 مليار دولار[4]، وتجاوز قيمتها السوقية حاليًا 2.25 تريليون دولاراً أمريكياً حتى نهاية أكتوبر 2025، مما يدل على مدى رواج وانتشار هذه العملة الرقمية ودورها الكبير في الأسواق المالية العالمية[5].

كما ظهرت بعدها عدة عملات مشفرة بتسميات مختلفة يزداد عددها يوما بعد يوم، والتي أطلقها مطورو البرامج من أجل تفعيلها وتسهيل تعدينها، نذكر منها مثلا: عملة إيثيريوم (Ethereum)، ولايتكوين (Litecoin)،

1 Bitcoin Magazine, "*The Bitcoin whitepaper*," 26/9/2023. Available at: https://bitcoinmagazine.com/glossary/the-bitcoin-whitepaper

2 Deepak Sharma *et al*, "Cryptocurrency: An overview of its history, technology and future prospects," *International Journal of Advanced Research in Science, Communication and Technology*, 2023.

3 Max Zahn, "Has bitcoin's limited supply driven its rally? Experts weigh in," *ABC News*, 10/12/2024. Available at: https://abcnews.go.com/Business/bitcoins-limited-supply-driven-rally-experts-weigh/story?id=116632191

4 CoinDesk Editorial Team, "*Bitcoin price tops $9,000 in historic first*," 26/11/2017. Available at: https://www.coindesk.com/markets/2017/11/26/bitcoin-price-tops-9000-in-historic-first?utm

5 YCharts Editorial Team, "Bitcoin market capitalization," 2025. Available at: https://ycharts.com/indicators/bitcoin_market_cap

ريبل (Ripple)، داش (Dash)، زد كاش (Zcash)، المونيرو (XMR)، نيو(NEO)، نيم(NEM)، ليسك (Lisk)، وغيرها[1].

رابعا: خصائص العملات الرقمية:

تمتاز العملات الافتراضية بالعديد من الخصائص التي تُميزها عن العملات العادية، من أهمها :

1- **العالمية وإمكانية الوصول:** فهي لا ترتبط بنطاق جغرافي معين أو حدود جغرافية أو سياسية، ولا تنتمي لدولة معينة، ولا يقوم بطباعتها بنك مركزي معين، فهي متاحة لأي شخص في أي مكان يملك اتصالا بالانترنت. كما أنها توحد العالم تحت عملة واحدة دون الحاجة لعمليات صرف العملات وتقلباتها، أو تكاليف التحويل أو أسعار الفائدة أو الرسوم التي يفرضها بلد معين، فباستخدام نظام البلوكتشين يمكن إجراء التحويلات والمعاملات من مختلف أنحاء العالم، مما يُسهل التجارة الدولية على المستخدمين دون عائق أو قيد أو حدود[2]، هذه الصفة تفتح المجال أمام تحقيق الشمول المالي وتمنح حرية مالية أكبر بعيدا عن القيود في المعاملات المصرفية التقليدية[3].

2- الخصوصية والسرية: التعامل بهذه العملات قائم على الخصوصية والسرية، حيث يمكن امتلاك العديد من الحسابات والمحافظ بدون ذكر الهوية الحقيقية للمرسل والمستقبل كالاسم أو العنوان أو تفاصيل المعاملة أو الدولة التي نفذت فيها المعاملات، ويُسجل في نظام البلوكتشين فقط المفتاح العام للمحفظة الإلكترونية لكليهما[4].

3- الأمان: وبسبب خاصية الخصوصية والسرية في التعامل بالعملات الافتراضية، لا يمكن لأي جهة حكومية كانت أو بنكية مراقبتها أو التدخل فيها أو اختراقها، وهذه الخاصية تجعلها قِبلة لتجار الممنوعات كالمخدارت، والأسلحة، والأعضاء بشرية، وملجأ لعمليات غسيل الأموال، والصفقات المشبوهة، والتهرب الضريبي، والمضاربات، وغير ذلك من المعاملات غير القانونية أو غير المشروعة.

4- التعامل المباشر بين الأشخاص وانعدام الوسيط: حيث تنتقل هذه العملات بين الأشخاص من الند للند بلا تدخل أي وسيط لنقل المال أو إتمام المعاملة، بخلاف العملات التقليدية التي تفرض وسيطاً ثالثاً بين الأشخاص[5].

---

1 **ماريا** ألكسيادو وآخرون، "العملات المشفرة والاتجاهات طويلة الأمد"، المجلة الدولية للدراسات المالية، المجلد 11، العدد 1، 2023، ص. 40.

2عبد الله بن محمد العقيل، *الأحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الإلكترونية*، د.ت، ص ص 22-23.

3بين يو، "بحث في خصائص ووظائف البيتكوين والعملات الرقمية"، مجلة التطورات في الاقتصاد والإدارة والعلوم السياسية، المجلد 86، 2024.

4 عبد الله بن محمد العقيل، *مرجع سابق*، ص ص 22-23.

5 *مرجع نفسه*.

5- السرعة والكفاءة: وتعد أهم ميزة وذلك بسبب اعتماد هذه العملات على التعامل المباشر وإلغاء الوسيط بين مستخدميها مما يجعل التعامل بها سريعاً وسهلاً وبتكلفة منخفضة جدا، حيث تتم التحويلات المالية الدولية بسرعة تفوق الوسائل التقليدية التي كانت تستغرق أياما، فضلا عن استغنائها عن كثير من الأوراق والتفاصيل المعقدة، واعتمادها فقط على المواقع الإلكترونية في شبكة الإنترنت أو البرامج المحملة على الأجهزة الإلكترونية والذكية.

ووفقا لـ **Yu (2024)**، فالكفاءة تعد من أهم أسباب توسع العملات الافتراضية في التحويلات المالية العالمية والتجارة الإلكترونية، خصوصًا في المناطق التي تفتقر إلى البنية المصرفية.

6- انخفاض رسوم المعاملات أو انعدامها: فغياب الوسيط بين الأشخاص المستخدمين للعملات الرقمية أدى إلى انخفاض رسوم المعاملات أو انعدامها أحيانا لانعدام التكلفة فيها؛ خلافا للعملات الورقية التي تكون فيها رسوم التحويلات مرتفعة مما يستنفذ أموال المستخدمين.

7- اللامركزية: من صفات العملات الرقمية والمشفرة خاصية اللامركزية التي تعتبر السمة الأساسية للبتكوين، فهي لا تخضع لأي سلطة مركزية كما هو الحال بالنسبة للأنظمة المالية التقليدية الخاضعة للبنك المركزي، حيث تعالج المعاملات باستخدام خوارزميات التشفير وتسجل على سلسلة كتل عبر ما يسمى بتقنية دفتر الأستاذ الموزع، وتضمن هذا الخاصية مستوى عالي من الاستقلالية المالية، حيث يُمكن للأفراد إجراء وإتمام المعاملات مباشرة دون وسطاء مع بعضهم البعض بكل حرية، مما يقلل من خطر الاحتكار والفساد المالي والاحتيال التي غالبا ما يرتبط بالبنوك المركزية[1].

8- التشفير: تعتمد العملات الرقمية على تقنيات التشفير وهو العمود الفقري لها، كونه يمنح النظام مصداقية عالية في البيئة الرقمية ويضمن سرية وسلامة المعاملات من التزوير أو الإنفاق المزدوج، ويشير Hull & Sattath (2021) أن سلسلة الكتل البلوكتشين تؤدي وظيفة دفتر الحسابات الموزع حيث تسجل وتحفظ كل معاملة بطريقة لا يمكن تعديلها أو حذفها، وهذا ما يزيد من الموثوقية والأمان في النظام.

9- التقلب السعري: تقلب الأسعار وتذبذبها السريع هو خاصية جوهرية في معظم العملات الرقمية أو الافتراضية نتيجة طبيعتها اللامركزية وغياب الرقابة، وهذا ما يزيد من فرص المضاربة السوقية المفرطة والعروض

1 بين يو، مرجع سابق.

المحدودة والطلب المتغير، فضلا عن ذلك تجذب هذه التقلبات المستثمرين المحبين للمخاطرة والباحثين عن الأرباح السريعة[1].

10- القابلية للتجزئة العالية: بمعنى تجزئة وتقسيم العملات الرقمية أو الافتراضية إلى وحدات صغيرة، حيث تستخدم هذه الأخيرة في تسهيل المعاملات الصغيرة جدا كالسلع ذات القيمة المنخفضة، وهذا الأمر يصعب تنفيذه أو تحقيقه بالنقود التقليدية، مما يجعل هذه الخاصية تدعم الشمول المالي للعملات الرقمية، بفضل استخدامها في مختلف الأحجام التجارية، وتدعى وحدة البتكوين Satoshis[2].

خامسا: نظام العملات الرقمية البلوكتشين (Blockchain):

أ- تعريفه:

تقوم العملات الرقمية على نظام البلوكتشين (Blockchain)، الذي يسمى أيضا (سلسلة الكتل) ويمكن تعريفه بأنه: "قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات المسماة (كتل أو بلوك) تحتوي كل كتلة على الطابع الزمني ورابط إلى الكتلة السابقة. صُممت سلسلة الكتل بحيث يمكنها المحافظة على البيانات المخزنة بها والحيلولة دون تعديلها، أي أنه عندما تخزن معلومة ما في سلسلة الكتلة لا يمكن لاحقا القيام بتعديل هذه المعلومة"[3].

أو"هو عبارة عن سجل إلكتروني موحد يحتوي على سلسلة من كُتَل معلوماتٍ تتضمن جميع التحويلات السليمة لعملة البيتكوين في العالم منذ إنشاء العملة وبداية تداولها"[4].

كما يعرف نظام العملات الرقمية المدعوم بتقنية البلوكشين بأنه منظومة مالية رقمية غير مركزية، يعتمد هذا النظام على سجل إلكتروني موزّع يتم فيه تسجيل وتوثيق كل المعاملات الرقمية بين المستخدمين عبر الشبكة دون تدخل أي سلطة مركزية أو وسيط، كما يتم تقييد وتسجيل المعاملات في شكل كتل متسلسلة ومترابطة ببعضها البعض مؤمنة تشفيريا وزمنيا، مما يسمح بتتبع هذه المعاملات والتحقق من صحتها بشكل شفاف وآمن، ما يوفر منصة رقمية موثوقة الإصدار ونقل وحفظ وتداول العملات المشفرة والأصول الرقمية في هذا النظام المالي الرقمي المستقل(He,2025) .

1 Franziska E. Eska *et al*, "Design and valuation of cryptocurrencies," *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 2025.

2 Yifan Tang, "Central bank digital currencies: A comprehensive study of characteristics, implications and future perspectives," *Advances in Economics, Management and Political Sciences*, vol. 65, no. 1, 2023, pp. 232–238, doi: 10.54254/2754-1169/65/20231641

3 محمد عاشور، بلوك تشين (سلسلة الكتل)، *مجلة المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية*، العدد 9، 2019، ص 18.

4 عبد الله بن محمد العقيل، *مرجع سابق*، ص 15.

ب–مميزات نظام البلوكتشين: نظام البلوكتشين تقنية تمّ اختراعها من قبل هابر وستورنت عام 1991 في إطار مفهوم التوثيق الزمني للمستندات الرقمية(Yin,2023) ، ويمتاز هذا النظام بالمزايا التالية:

– يعتبر البلوكتشين أكبر سجل إلكتروني رقمي موحد غير قابل للتعديل، يسمح بنقل أصل الملكية من طرف إلى آخر في الوقت نفسه دون الحاجة إلى وسيط، مع تحقيق درجة عالية من الأمان لعملية التحويل في مواجهة محاولات الغش أو الإختراق[1] (Yin, 2023.

– يعد البلوكتشين أكبر قاعدة بيانات موزعة عالمياً بين الأفراد، تحتوي على جميع المعاملات التي حدثت على الشبكة منذ بداية إنشائها، حيث يتم تسجيل وتوثيق كل المعاملات عبر هذا النظام بشكل دائم، كما يكمن تتبعها من بداية إنشاء المعاملة إلى نهاية إنجازها، ما يسهم بشكل فعال ومفيد في الأنشطة المالية أو سلاسل التوريد[2].

– يعتبر هذا النظام مفتوحاً لجميع المستخدمين ويشترك فيه جميع الأفراد حول العالم، بحيث يمكن لأي أحد يملك محفظة البيتكوين أن يُحمّله ويطّلع عليه. ويتم حفظ وتقييد أي عملية إرسال للمال حدثت على الشبكة في هذا السجل ومشاركة السجل معهم من خلال الأجهزة الموجودة على شبكة البلوكتشين[3].

– يؤدي هذا النظام إلى تقليل تكاليف التشغيل والتحويل لكونه يلغي دور الوسطاء والجهات المركزية(Yin,2023) ، كما يقلل من الوقت المطلوب لتسوية وإنجاز المعاملات الدولية مقارنة بالأنظمة التقليدية، وبالتالي يمتاز بالسرعة والكفاءة في إتمام هذه المعاملات التجارية[4].

ج– طريقة تعدين عملة البيتكوين في نظام البلوكتشين:

–كل العملات الرقمية قائمة على نظام البلوكتشين، بحيث نتطرق لعملة البيتكوين تحديدا لأنها أشهرها، فجميع العمليات التي تكون بهذه العملة تتم من خلال مواقعها الإلكترونية أو تطبيقاتها وبرامجها الخاصة والمحملة على أجهزة الحاسوب أو الهواتف الذكية. وبمجرد تثبيت البرنامج على الجهاز يصبح الشخص يمتلك عنوانا ومفتاحا لمحفظة البيتكوين الخاصة به، فيستطيع بعدها التعامل مباشرة بوحدة قاعدة البيانات بلوكتشين التي قُيّدت فيها جميع التعاملات السابقة منذ بداية الاستعمال في 2009م[5].

---

1 حسام فاروق عطلم، "التحليل الجنائي للبلوك تشين: مراجعة منهجية للأدبيات حول التقنيات والتطبيقات والتحديات والاتجاهات المستقبلية"، مجلة Electronics، المجلد 13، العدد 17، 2024، ص. 3568.

2 المرجع نفسه.

3 منتدى الاقتصاد الإسلامي، *بيان منتدى الاقتصاد الإسلامي بشأن مشروعية البتكوين (Bitcoin)*، بيان رقم 2018/1، 2018، ص 11.

4 محمد عبد العزيز محمد وآخرون، "مراجعة أدبية منهجية حول الأثر الثوري لتقنية البلوك تشين في الأعمال الحديثة"، مجلة *Applied Sciences*، المجلد 14، العدد 23، 2024، ص. 11077.

5 Robert L. Matthews, “Untangling the processes of Bitcoin: An organizational learning perspective,” *Challenges*, vol. 15, no. 1, 2024, p. 9.

-يتم تسجيل المعاملات الجديدة ومعالجتها على دفعات تسمى (الكُتل blocks) على فترات زمنية منتظمة؛ ويتم إنشاء الكتل عن طريق عملية تسمى التعدين وتُضاف إلى نهاية سلسلة الكتل الموجودة، ويسمح البلوكتشين لكل مستخدم بالتحقق من حقيقة أن كل معاملة محددة قد حدثت بالفعل في لحظة محددة.

- كما أن كل كتلة أو بلوك تحتوي على عدد من المعاملات تصل إلى 2000 إلى 2500 معاملة (حيث إنه حوالي : 2300 معاملة=1MB)، تم تقييدها وذلك بالتحقق من صحتها من حيث امتلاك المتعامل لرصيد كاف من البيتكوين قبل التحويل والتحقق مع عنوان محفظته وإمضائه، وكل معاملة عبارة عن رموز مشفرة، كما يحتوي البلوك أيضا على مرجع مشفر للبلوك الذي يسبقه، لكي يمكن تتبعه، فأي تغيير في محتوى البلوك يغير المرجع المشفر ويُفشل عملية التوثيق[1].

- يكون إصدار عملة البيتكوين عن طريق عملية تقييد البلوك وإضافتها إلى سلسلة البلوكات؛ والتي تسمى "**التعدين**"، وذلك كل مدة زمنية محددة تقدر تقريبا بـ10دقائق، من خلال حل مجموعة معادلات رياضية بتقنيات وبرمجيات خاصة وأجهزة حواسيب متطورة، كما تستهلك طاقة عالية، وبالتالي لها تكلفة عالية نسبيا لإعطاء حافز للمتعاملين للقيام بذلك حيث يتحصل أول شخص نجح في حل المعادلة وتوثيق البلوك على عمولات التحويل حاليا تقدر بـ 3.125 بيتكوين لكل بلوك اعتباراً من أبريل 2024. أما البقية فإنهم يخسرون ما أنفقوه من جهد وطاقة في عمليات التحقق.

- كما يُطلق على الأشخاص الذين يقومون بهذه العملية معدّنين (miners) أو منقّبين، حيث يتمتع هؤلاء بقدرٍ عالٍ من المهارة ويتسابقون إلى التحقق من العملية وتسجيلها، لأنه بمجرد التسجيل لا يمكن تغيير البيانات، وبالتالي؛ الخطأ ربما يؤدي إلى خسارة رأس المال بالكامل[2].

- ما سبق يبدو جليا أن التنقيب والتعدين محصلة لعمليات المصادقة وذلك إلى أن يصل عدد وحدات البيتكوين للحد الأقصى أي 21 مليون وحدة، حيث لا يمكن إصدار أي وحدات جديدة بعد ذلك، فيتوقف التنقيب بالمعنى الحرفي، ولكن سيستمر المنقبون بالقيام بعمليات المصادقة وتشكيل البلوكات بهدف الحصول على عمولات التحويل.

1 Islamic Economics Forum, *op. cit*; Nicola Dimitri, "Transaction fees, block size limit, and auctions in Bitcoin," *Ledger*, vol. 4, 2019 ;Kevin Koech, "Blockchain scaling: Analyzing the relationship between block size, throughput, and latency in permissionless blockchains," *Ph.D. dissertation*, Ohio Dominican University, 2025

2 Investopedia, "*How does Bitcoin mining work?*", 30/10/2025. Available at: https://www.investopedia.com/tech/how-does-bitcoin-mining-work; Media CRAI, "*The economics of Bitcoin mining*," June 2024. Available at: https://media.crai.com; Learn Me A Bitcoin, "*Bitcoin mining and block reward*," 2024. Available at: https://learnmeabitcoin.com

الفرع الثاني: مخاطر التعامل بالعملة الافتراضية

من أبرز المخاطر التي حذر منها خبراء الاقتصاد في التعامل بالعملات الافتراضية سواء منها الاقتصادية أو التقنية أو الشرعية أو القانونية، يمكن إجمالها في ما يلي:

● **مخاطر اقتصادية** : من بينها تذبذب الأسعار حيث تتعرض العملات الرقمية لتغيرات سعرية حادة، فعدم استقرار قيمتها، والتذبذب العالي في أسعارها، يُشكل عائقاً كبيراً أمام انتشارها ورواجها، ويجعل استخدامها كوسيلة دفع غير مستقرة[1]، ففي22 ديسمبر 2017 خسرت البتكوين ما يقارب ثلث قيمتها في خمسة أيام فقط، كما يُؤدي ذلك إلى إلحاق خسائر فادحة لمستخدميها، ومن مخاطرها أيضا نقص السيولة حيث تعاني منها الأسواق الرقمية مقارنة بالأسواق التقليدية وذلك راجع لصعوبة بيع العملات أو تحويلها في بعض الأحيان إلى نقود عند انهيار السوق، مما يسبب خسارة مفاجئة للمستثمرين[2]، كما قد يؤدي انهيار العملة المشفرة إلى أزمة اقتصادية عالمية على غرار الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري التي أدت إلى أزمة اقتصادية عالمية[3].

● **مخاطر قانونية وتنظيمية**: كون هذه العملات غير خاضعة أو مرخصة من قبل أي جهة رقابية أو حكومية يجعلها غير مضمونة من قبل أي جهة كانت، ما يزيد المخاطر على المستثمرين والدولة، كما يؤدي غياب الأطر واللوائح التنظيمية إلى انتشار ورواج المعاملات غير القانونية أو غير المشروعة وبالتالي تصبح هذه العملات ملاذا لأصحاب الصفقات المشبوهة وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب لغياب الرقابة الحكومية عنها، مما قد يؤدي إلى انتشار الجرائم والتسبب في عمليات الاحتيال، ويسبب صعوبة كبيرة في الملاحقة القانونية[4].

● **مخاطر تقنية**: تتمثل في أعطال الأنظمة، أو في ثغرات في العقود الذكية، أو فقدان عنوان أو مفتاح المحفظة حيث ما إذا أتلف جهاز المستخدم أو اخترق أو ضيّع عنوان محفظته فإنه لا يمكنه استرجاع أمواله، لعدم وجود أي قواعد تخضع لها هذه العملات، ولا يوجد أي سند لها، وصعوبة مراقبتها ومتابعتها، وتأمين أجهزة المتعاملين بها، وعدم قدرة أي جهة التحكم والسيطرة على سوقها كما هو الحال في النظام المصرفي التقليدي[5].

---

1 أميرة بريني ويوهانس لينز، "مقارنة تقلبات العملات المشفرة — قياس فئات الأصول الجديدة والراشدة"، مجلة *Financial Innovation*، المجلد 10، العدد 1، 2024، ص. 122.

2 Wei Zhang & Yan Li, "Liquidity risk and expected cryptocurrency returns," *International Journal of Finance & Economics*, vol. 28, no. 1, 2023.

3 حمزة عدنان مشوقة، *النقود الرقمية من منظور اقتصادي إسلامي: البتكوين أنموذجاً*، دار الإفتاء الأردنية، دائرة الإفتاء العام، 6 جويلية 2021، ص 14، متوفر على الموقع التالي: https://www.aliftaa.jo/ResearchPrint.aspx?ResearchId=231

4 Levent Ozturk and Erkan Sulungur, "The regulation problem of cryptocurrencies," *University of South Florida (USF) M3 Publishing*, vol. 5, 2021, p. 101.

5 Fumiko Hayashi & Anne Routh, "Financial literacy, risk tolerance, and cryptocurrency ownership in the United States," *Journal of Behavioral and Experimental Finance*, Art. no. 101060, 2025.

●**مخاطر شرعية:** تثير العملات الرقمية جدلاً واسعاً في الأوساط الشرعية والاقتصادية حول مشروعية التعامل بها، وذلك لغياب سلطة مركزية تخضع لها وتتحكم في إصدارها وتداولها، مما يسهم في زيادة المخاطر والمعاملات المشبوهة، وارتفاع مستوى عدم اليقين والمخاطرة المرتبطة بها، مما يجعلها أقرب إلى الميسر والمقامرة منها إلى الاستثمار المشروع[1].

●**مخاطر البيئة والاستدامة:** تثير مشكلة تعدين العملات المشفرة الكثير من المخاوف البيئية وذلك راجع لتأثيرها السلبي عليها، وذلك راجع لاستهلاك كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية أثناء تعدين العملات الرقمية، خاصة عند استخدام خوارزميات إثبات العمل Proof of Work، كما أوضحت الدراسات الحديثة أن استهلاك الطاقة في بعض الدول الصغيرة أقل بكثير ما يتم استهلاكه في شبكات مثل بيتكوين التي تستهلك كميات ضخمة من الطاقة الكهربائية، وهذا يثير الكثير من التساؤلات والمخاوف الأخلاقية والبيئية بشأن استدامة هذا النظام المالي المبتكر الجديد[2].

المطلب الثاني: التكييف الفقهي والحكم الشرعي للتعامل بالعملات الرقمية

قبل التوصل إلى الحكم الشرعي للعملات الرقمية وعلى رأسها البيتكوين، لا بد من بيان التكييف الفقهي لهذه العملة، وكذا توجيهها الشرعي.

الفرع الأول: التكييف الفقهي لعملة البيتكوين

التكييف الفقهي للعملات الرقمية ينبني أساسا على مدى اعتبارها نقوداً أم لا، بمعنى هل تتوفر فيها الشروط الشرعية للنقود؟

ويمكن إجمال هذه الشروط فيما يلي:

1- **إناطة إصدار العملة بالدولة:** وهو ما يُعبر عنه الفقهاء بسك النقود، أو ضرب النقود، ففي الشريعة الإسلامية الأمر موكول لولي الأمر أو السلطان أو من تأذن له الدولة، فهو المسؤول عن ضرب النقود ومراقبة السوق، ومنع الغش والتحايل[3]، فاعتماد العملات المالية وظيفة خاصة بالدولة، فهي وحدها من يحق لها إصدار النقود وفقاً للقوانين المعتمدة لديها والمنظمة لذلك، وفي نصوص الفقهاء ما يدل على هذا الأمر؛ فعن الإمام أحمد

1 Rina Budi Sekaringsih & Hasyim Al-Banna, *op. cit*.

2 Juan Ignacio Ibañez & Arne Freier, "Bitcoin's carbon footprint revisited: Proof of work mining for renewable energy expansion," *Challenges*, vol. 14, no. 3, 2023, p. 35.

3 أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، *مجموع الفتاوى*، المجلد 29، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1995، ص 469. محمد بن الحسين أبو يعلى الفراء، *الأحكام السلطانية*، مكتبة الحلبي، القاهرة، د.ت، ص ص 179–180

أنه قال: (لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب، بإذن السلطان؛ لأن الناس إن رُخص لهم ركبوا العظائم)[1]، وقال الإمام النووي: (ويُكره للرعية ضرب الدراهم وإن كانت خالصة؛ لأن ضرب الدراهم من شأن الإمام)[2].

فالشرط الأساسي والرئيس لنقدية العملة هو أن تكون صادرة من الدولة أو بإذنها، فهي من توفر الغطاء القانوني والحماية الشرعية لهذه العملة، وذلك ليطمئن الناس على ضمان حقوقهم، والوفاء بالتزاماتهم.

لكنّ البيتكوين مصدرها مجهول لا تتبع أي جهة سيادية أو هيئة مالية ضامنة، فهي غير خاضعة لقيود المؤسسات المالية المصرفية والنقدية الوطنية أو الدولية.

2- القبول العام والرواج: من أهم شروط النقود هو رواجها وقبولها من جميع الأفراد، قال الإمام مالك في المدونة: "ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود؛ حتى تكون لها سكة وعين، لكرهتها أن تُباع بالذهب والورق نظرة"[3]. فالقاعدة هي رواج هذه العملة وتعامل الناس بها، فكل شيء –حتى الجلود– إذا راج تداولها وقبولها بين الناس رواج النقود الذهبية أو الورقية، فإنها في هذه الحالة تُعتبر نوعاً من أنواع النقود وتأخذ حكم النقد. ويقول ابن تيمية: "وأما الدرهم والدينار فما يُعرف له حد طبعي ولا شرعي، بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح"[4]، فالنقد ما توافر فيه القبول العام والرواج وتداوله الناس واصطلحوا على تسميته ثمنا للأشياء والسلع.

أما عملة البيكوين، فهي رائجة نسبياً، فرغم قيام العديد من الشركات باعتمادها كوسيلة للدفع كشركة يم براندز(yum)، وشركة بايبال (PayPal)، وشركة بي إم دبليو"BMW" إضافة إلى أكثر من مئة ألف متجر حول العالم ذكرت بعض المواقع أنها تقبل الدفع بالنقود الرقمية[5]، نجد في المقابل أغلب الدول تمنعها في تشريعاتها (الجزائر،2017) لما تتسبب فيه من مخاطر وغرر وغبن فاحشين.

3- **النقود وسيط للمبادلات ومخزن للقيمة والثروة:** وهذا للوفاء بالالتزامات؛ بمعنى احتواء النقود على قوة شرائية لجميع السلع، وهو الشرط المنبغي توفره في أي عملة، والبيتكوين هي وحدات حسابية ولها قيمتها المستقلة في ذاتها، وتصلح لأن تكون معيارا لقيم الأشياء والسلع[6].

---

1 *مرجع نفسه*، ص 181.

2 يحي بن شرف النووي، *المجموع شرح المهذب*، المجلد 6، د.ت، ص 11.

3 الإمام مالك بن أنس، *المدونة الكبرى*، المجلد 3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994، ص 5.

4 أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، *مرجع سابق*، ص 251.

5 أرقام الاستثمارية، أكبر الشركات العالمية التي تقبل الدفع بالبيتكوين، *أرقام*، 7 مارس 2021، متوفر على الموقع التالي: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1447887

6 علي محيي الدين القرة داغي، العملات الافتراضية: حقيقتها وحكمها الشرعي، *بحث مقدم إلى مؤتمر الدوحة الرابع للمال الإسلامي*، بيت المشورة للاستشارات المالية، الدوحة، قطر، 2018، ص 134، متوفر على الموقع التالي: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2018/05/Bitcoin-ali.quradaghi.pdf

4- **المالية**: يُعرّف الإمام القرافي المال المطلق بأنه "جميع ما يتمول من الأموال التي لا نهاية لها"[1]، فالمال في العرف كل ما يُعد مالا، وهو عند الحنفية: "ما يمكن حيازته وادخاره لوقت الحاجة"[2].

والبيتكوين تُحاز ويُنتفع بها في نقل القيم سواء للتعبير عن قيمة نقدية أو غيره، مما يجعلها مالا متقوما، ويبذل فيها جهد، ولا يجوز إتلافها أو أخذها من أصحابها، وعلى المعتدي بالإتلاف أو السرقة الضمان[3].

اعتمادًا على ما سبق فالبيتكوين تتوفر فيها أغلب شروط النقود، فيمكن تكييفها كوسيلة تبادل ودفع، ونوع جديد من النقود، وهذا لإمكانها القيام بوظيفة النقود ولو جزئيا بشكلها الحالي[4].

5- **الثمنية**: تُعد الثمنية خاصية من خصائص النقود، تتخذ كمقياس للقيم وأداة للتسعير في المعاملات التجارية، هذه الخاصية يثبتها العرف أو الشرع للنقد، لكن لا تعتبر نقودًا إلا إذا ما تم تداولها والتعامل بها بين الناس وثبتت قيمتها بالعرف أو الشرع[5].حيث يرى بعض الباحثين المعاصرين[6] أن العملات الرقمية كالبيتكوين قد اكتسبت جزئياً صفةً الثمنية بسبب انتشارها ورواجها واستخدامها في الأسواق الرقمية كوسيلة للتبادل، بالرغم من غياب الغطاء القانوني الذي يمنحها الشرعية الكاملة[7].

5- **الاستقرار النسبي في القيمة**: النقود الشرعية تتطلب الاستقرار النسبي في قيمتها، فالتذبذب العالي في القيمة يجعلها عرضة لتقلبات تخل بوظيفتها في قياس القيم وعمليات التبادل، فعدم الاستقرار والتذبذب في القيمة بسبب التقلبات والاضطرابات الشديدة في قيمتها تجعلها تصبح أقرب إلى المضاربة منها إلى النقود، وأكد مجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره رقم 237°8°24 على "أن التذبذب الحاد في أسعار العملات الرقمية يجعلها تفتقد شرط الاستقرار الذي يُعتبر من مقاصد النقود الشرعية" (International Islamic Fiqh Academy, 2019)

6- **خلوّها من الغرر والجهالة**: يجب أن تكون النقود واضحة المصدر والقيمة، وهذا يعد شرطًا لتحقيق اليقين لتصبح نقود شرعية، فالعملات الرقمية بالرغم من دقتها التقنية إلا أنها تعتبر محل غرر لسببين رئيسيين هما عدم الاستقرار والتذبذب في القيمة وعدم وجود جهة مصدرة[8].

---

1 شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، *الفروق*، الجزء الأول، عالم الكتب، د.ت، ص 128.

2 محمد أمين ابن عابدين، *رد المحتار على الدر المختار*، الجزء الرابع، د.ت، ص 501.

3 عبد الله بن محمد العقيل، مرجع سابق، ص 53.

4 ماهر منير وآخرون، التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية: البيتكوين أنموذجاً، *مجلة بيت المشورة للدراسات الاقتصادية والشرعية*، قطر، 2018، ص 265.

5 محمد أمين ابن عابدين، *مرجع سابق*، ص 176.

6 عبد العظيم أبو زيد، هل تعترف الشريعة بثمنية العملات الرقمية المشفرة؟ مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية/ المجلد التاسع، العدد الثاني ، ديسمبر 2018.

7 Dini Ali *et al*., "The requirements of cryptocurrency for money: An Islamic view," *Heliyon*, vol. 6, no. 1, 2020.

8 Nur Rohmah Febriandika & Raditya Sukmana, "Cryptocurrency position in Islamic financial system: A case study of Bitcoin," *in Proceedings of the 2nd International Conference Postgraduate School (ICPS 2018)*, 2018.

7- **الأمان من الغش والتزوير**: بالرغم من أن تقنية البلوكتشين توفر الأمان النسبي للعملات الرقمية، إلا أن العملات الرقمية معرضة للاختراق وعمليات الاحتيال في بعض المنصات الرقمية التي تضعف شرط الأمان من الغش والتزوير لتصبح النقود شرعية، وبالتالي يستلزم وجود ضوابط ومعايير شرعية وتقنية لتحقيق الثقة في المعاملات التجارية لحماية الأموال[1].

من خلال ما سبق فالعملات الرقمية بالرغم من قابليتها للتكييف جزئياً كوسيلة في التبادل وكمخزن للقيمة، إلا أنها لا تحقق شروط النقود الشرعية لغياب الجهة المصدرة وتقلب الأسعار وتذبذبها يجعل منها عملة غير مستقرة، فضلا عن المخاطر السبيرانية التي تجعلها لا تحقق الثقة في المعاملات، وبالتالي يمكن اعتبارها نوعًا حديثًا من النقود الرقمية لكن ليس كبديل للنقود الشرعية التقليدية حسب الضوابط الشرعية.

الفرع الثاني: الحكم والتوجيه الشرعي للعملة الرقمية أو الافتراضية

إن تكييف العملات الرقمية كونها نقودا لا يعني الحكم بجواز التعامل بها أو الترخيص لها واعتمادها كنظام نقدي، فالأول ما هو إلا تكيف فقهي لا أكثر، أما الحكم الشرعي للتعامل بهذه العملات الرقمية فقد اختلفت آراء العلماء وخاصة علماء المالية الإسلامية فيه، وبناءً على خصائص البيتكوين التي سبق ذكرها، وبعد بيان المخاطر التي تنتج في التعامل مع هذا النوع من العملات، يظهر بشكل جلي وواضح المنع من التعامل وتداول هذه العملات الرقمية بصيغتها الحالية، وهو ما أكدته عدة فتاوى صادرة عن هيئات شرعية في دول إسلامية مختلفة منها:

- قرار مجلس الإفتاء الفلسطيني الأعلى رقم 158/1، الصادر بتاريخ 25 ربيع الأول 1439هـ، الموافق لـ 12/14/ 2017م: بدأ القرار بالتعريف بالبيتكوين وكيفية تعدينها وأهم خصائصها، ثم نصّ على ما يلي: "يرى المجلس تحريم تعدين البيتكوين ما دام واقعه كما وُصف، لاحتوائه على الغرر الفاحش، وتضمنه معنى المقامرة، كما لا يجوز بيعه ولا شراؤه، لأنه لا يزال عملة مجهولة المصدر، ولا ضامن لها، ولأنها شديدة التقلب والمخاطرة والتأثر بالسطو على مفاتيحها، ولأنها تتيح مجالا كبيرا للنصب والاحتيال والمخادعات... فلا يجوز التعامل بها لا تعدينا ولا بيعا ولا شراءً"[2].

- فتوى دار الإفتاء المصرية رقم:4205 المنشورة بتاريخ 2017/12/28م، وهذا نصها:

1 Syed Noman Muhammad & Khuram Usman, "Blockchain technology for Islamic finance: Use-cases and threats," *Majallat Al-Tamayuz*, vol. 5, no. 1, 2023.

2 مجلس الإفتاء الفلسطيني الأعلى، *قرار رقم 158/1 بشأن حكم التعامل بعملة البيتكوين*، موقع دار الإفتاء الفلسطينية، 14 ديسمبر 2017، متوفر على الموقع التالي: https://goo.gl/Ms3wUN؛ دار الإفتاء الفلسطينية، حكم التعامل بالعملات الافتراضية، موقع دار الإفتاء الفلسطينية، 2023، متوفر على الموقع التالي: https://www.aliqtisadi.ps/article/54276

"لا يجوز شرعًا تداول عملة "البيتكوين" والتعامل من خلالها بالبيعِ والشراءِ والإجارةِ وغيرها، بل يُمنع من الاشتراكِ فيها؛ لعدمِ اعتبارِها كوسيطٍ مقبولٍ للتبادلِ من الجهاتِ المُختصَّةِ، ولِمَا تشتمل عليه من الضررِ الناشئ عن الغررِ والجهالةِ والغشِّ في مَصْرِفها ومِعْيارها وقِيمتها، فضلًا عما تؤدي إليه ممارستُها من مخاطرَ عاليةٍ على الأفراد والدول"[1].

– فتوى رئاسة الشؤون الدينية التركية، وقد ورد في مقدمة الفتوى: "من المعروف أن هذه العملات المشفرة ليست تحت سلطة مركزية، وبالتالي فإنها لا تقع تحت ضمانة الدولة، وفي هذا السياق فإنه يمكن استعمالها في عمليات المضاربة وغسيل الأموال، مما يجعل من غير المناسب التعامل به"[2].

– وأوصى مؤتمر الدوحة الرابع للمال الإسلامي، الذي عقد يوم 9 يناير 2018م، بعنوان "المستجدات المالية المعاصرة والبناء المعرفي"، بالتحفظ على التعاملات الحالية للعملات الرقمية بسبب انتفاء الصفة القانونية عنها كعملات، وعدم اعتراف السلطات الرسمية بها، وعدم تحقق المنفعة المعتبرة شرعاً لاعتبارها سلعة أو أصلا مالياً، بالإضافة لما يتعلق بها من مخاطر كبيرة تعارض المقاصد الإسلامية في حفظ المال"[3].

كما تناول الدكتور حمزة عدنان مشوقة الباحث في دائرة الإفتاء بالمملكة الهاشمية الأردنية بعدم منح الإذن للدول للتعامل بالبتكوين في الوضع الحالي كون المفاسد المترتبة على التعامل بها أكبر من المصالح المرجوة منها، وأوصى بضرورة إيجاد نقود رقمية تصدر من جهة أو سلطة مركزية[4].

بناءً على ما سبق فالحكم الشرعي للعملات الرقمية، كما قال رئيس الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية، عبد الستار أبو غدة، بما أن القضية ليس فيها نصوص شرعية، واختلفت في شأنها الأنظار الفقهية، فإن ما سيأتي من بيان الحكم لم تستخدم فيه كلمة (التحريم) تحرجاً وإنما (المنع).

وأضاف أبو غدة أن هناك طرحين للمنع شرعاً من التعامل أو التداول بالعملات الرقمية، الأول: على اعتبار أن القضية من المستجدات وأن الأصل الإباحة إلا حيث يتأكد المنع الشرعي فإنه يحق لولي الأمر وهو ها هنا (بالنيابة) البنوك المركزية، تقييد المباح بمنعه لتحقيق المصلحة التي لا تتعارض مع الشريعة.

وينص الطرح الثاني على أن الضرر والضرار ممنوعان شرعاً، وركوب الأخطار التي لا تدعو إليها حاجة الحياة، وإضاعة المال، كل هذه من الممنوعات شرعاً (بيت المشورة للاستشارات المالية ، 2018). وفي فتوى

1 دار الإفتاء المصرية، حكم *تداول عملة البيتكوين والتعامل بها (فتوى رقم 4205)*، 28 ديسمبر 2017، متوفر على الموقع التالي:-https://www.dar-alifta.org/ar/Fatwa/Details/14139

2 رئاسة الشؤون الدينية التركية، *البيتكوين غير متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في الوقت الحالي*، Hürriyet Daily News، 28 نوفمبر 2017.

3 أعمال المؤتمر الرابع للدوحة حول التمويل الإسلامي: التطورات المالية المعاصرة وبناء المعرفة، بيت المشورة للاستشارات المالية، 2018.

4 **حمزة عدنان مشوقة، "النقود الرقمية من منظور اقتصادي إسلامي: البيتكوين نموذجًا"، دائرة الإفتاء العام، الأردن، 6 يوليو/تموز 2021.**

.

القرة الداغي: "بالحالة الراهنة للعملات الرقمية تُعتبر محرمة تحريم الوسائل لا تحريم المقاصد والذات، وبناءً على ذلك فإن شراء البيتكوين ونحوها من العملات الرقمية، والتعامل بها محرم... فإذا أُزيلت أسباب فسادها من خلال أحد البدائل فإنها ستصبح مشروعة ومقبولة ويصح تداولها إذا توافرت بقية شروط الصحة في العقود" (القرة الداغي ، 2018).

فالموقف الفقهي من العملات الرقمية بشكلها الحالي: إذ يرفض التعامل بالبيتكوين ويمنع استعمالها لعدم توافر شروط وضوابط وأهم شرط هو عدم صدورها من ولي الأمر أو من يقوم مقامه من هيئة مركزية، فهو لا يمانع وجود عملة تحقق شرائط النقود، فينطبق عليها ما ينطبق على النقود، فالإسلام يعترف بأي نقد يحقق شرائطه.

المطلب الثالث: العملات الافتراضية كتحدي للصيرفة الإسلامية وسبل مواجهتها واستثمارها

الفرع الأول: العملات الافتراضية تحد للصيرفة الإسلامية

يُعتبر سوق العملات الافتراضية من أكبر التحديات التكنولوجية التي تواجه البنوك بصفة عامة والبنوك الإسلامية بصفة خاصة، فهذه العملات وبالرغم من انتشارها النسبي إلا أنها بدأت تغزو معظم الأسواق المالية والبورصات فضلا عن الشركات الكبرى والمتاجر الضخمة، حيث أصبحت هذه العملات الافتراضية عملة معتمدة في التعامل اليومي بين المتعاملين الاقتصاديين وبين جمهور العامة من الناس.

لقد دخلت عملة البيتكوين إلى البورصة لأول مرة في البورصات العالمية بشكل رسمي، تحديداً بورصة شيكاغو في ديسمبر لعام 2017، وحققت البيتكوين نجاحاً ساحقاً بعد ذلك، حيث قفز سعرها إلى أن أصبحت أقوى عملة عالمية يتم التداول بها حالياً في البورصات العالمية (CME Group,2017) ، كما أن الإدارة المعنية بخدمات البيتكوين في البورصات العالمية تُقدم وعودًا كثيرة عن تطوير العملة الرقمية وتحقيق مُستقبل باهر لها، وأن تكون الفرصة الأكثر استثماراً ونجاحاً أمام المُستثمرين الواثقين فيها. كما توجد عدة عملات رقمية أخرى متداولة في البورصات اليوم كالإيثيريم، الريبيل، البيتكوين كاش وغيرها(Investing.com,2025) . ومن بين الشركات العالمية الكبرى التي اعتمدت العملات الافتراضية في التعامل: شركة ديل (DELL)، وشركة بايبال (PayPal)، وشركة ووردبرس (WordPress)، وشركة مايكروسوفت، وشركة تسلا ، وشركة **فيراري**، و DISH Network وغيرها. (أرقام، 2017). فالتعامل بالعملات الرقمية أصبح واقعا اقتصاديا مفروضا، ولكن هذه العملات بصفتها الحالية تركن البنوك والمصارف جانبا، للأسباب التالية:

-تنشأ هذه العملات الافتراضية عن طريق التعدين والتنقيب، أي أن البنك المركزي لا يملك سلطة في إصدارها والتحكم فيها أو السيطرة عليها، فإدارتها وتعديلها يكون من المستخدمين لهذه العملة أنفسهم.

-ترتكز العملات الافتراضية على كسر المركزية وإلغاء البنوك كوسيط بين المتعاملين الاقتصاديين، أو كطرف ثالث بين البائع والمشتري، فمستخدموها هم من يديرونها، وتقوم على صفة الندية، بحيث تحقق مبدأ الند للند Peer-to-Peer.

-هذه الوحدات الافتراضية غيرُ مغطَّاةٍ بأصولٍ ملموسةٍ ولا أرصدة حقيقية، ولا تحتاج في إصدارها إلى أي شروطٍ أو ضوابطَ، وليس لها اعتمادٌ ماليٌّ لدى أيّ نظامٍ اقتصادي مركزي، ولا تخضعُ لسلطات الجهات الرّقابية والهيئات الماليَّة؛ لأنها تعتمدُ على التداول عبر الشبكة العنكبوتية الدولية "الإنترنت" بلا سيطرةٍ ولا رقابة.

-الهدف من اللجوء لمثل هذه العملات يَكْمُن في أنها لا مركزية؛ بحيث يمكن أن يتحكم فيها الأشخاص أنفسُهم، وتُحقِّقُ لهم قدراً كبيراً من الخصوصية والسرية، ولا يمكن تعقُّبُها؛ وذلك لأنها لا تَعتمد على المؤسسات الرسمية والجهات المالية الوسيطة كالمصارف.

-تقوم هذه العملات الافتراضية على أساسٍ مُنْفَصلٍ عن النظام النقدي المعتمَد في أغلب دول العالم، وتتحدَّد قيمتُها بناءً على حجمِ المضارَبَاتِ، وإقبال الناس على تداول هذه العملة والتعامل بها فيما بينهم كبديل للنقود العاديَّة؛ التماسًا للاستفادة من مزاياها، حيث إنه لا يَغْرَم المتعامل بها أي رسومٍ أو مصروفاتٍ على عمليَّاتِ التَّحويلِ، ولا يخضع لأي قيود أو رقابة، فضلًا عن صعوبة تجميدِها أو مُصادَرَتِها.

-استقلالية هذه العملات الرقمية عن منظومةِ العمل التقليديَّة التي تعتمدُ على الوسائطِ المتعددة في نقل الأموال والتَّعامل فيها؛ كالبنوك، مما يُضيّق ويقلص فرصَ العملِ.

فهذه العملات الافتراضية وعلى رأسها البتكوين تُعتبر تحديًا كبيرًا يواجه البنوك بصفة عامة؛ نظرًا للأسباب الآنفة الذكر، ويواجه المصرفية الإسلامية بوجه خاص نظرًا لما تحتويه التعاملات الاقتصادية بهذه العملات من غرر وجهالة وغبن ومخاطرة، وعدم الجدوى الاقتصادية الحقيقية سوى المضاربة بالأموال، ناهيك عن كونها مُحرمة شرعًا من التداول بصيغتها الحالية كما تم بيانه في الحكم الشرعي.

الفرع الثاني: سُبل وآليات مواجهة تحدي العملات الافتراضية

الواجب على المصارف الإسلامية والدول الإسلامية بصفة أعم الاهتمام بالبديل عن هذه العملات الافتراضية، لأنها أصبحت واقعا لا مناص منه، ولا يمكن التراجع إلى الخلف، بل يجب استشراف المستقبل والاهتمام بالتقنيات والتكنولوجيا الحديثة لأنها مستقبل العالم، والعملات الافتراضية تفرض ثلاثة اختيارات على البنوك بصفة عامة وعلى الصيرفة الإسلامية بصفة خاصة:

- إما الحظر، فتقوم بحظرها نهائيا كما هو قائم حاليا.
- إما السماح بالتعامل بها مع ما يكتنفها من أخطار ومحظورات شرعية.

– إما المشاركة في الابتكار.

ولم لا نرى عملات رقمية رسمية صادرة عن دول إسلامية بشكل منظم وخاضعة للرقابة، وتتجنب كل المخاطر الواردة والشبهات القائمة، ولقد ظهرت أنواع من العملات الرقمية تُعتبر مخاطرها أقل من البيكوين، وعلى رأسها الريبيل، وهو العملة الافتراضية التي أصدرتها شركة خاصة، فتنتفي جهالة جهة الإصدار، وتُعتبر عملة الريبيل ثاني أكبر عملة رقمية من حيث القيمة السوقية، حيث قامت بتحقيق أرقام قياسية بشكل ملحوظ، وعلى هذا الأساس قد لفتت هذه العملة أنظار الكثير من الناس والمُستثمرين والمُحللين، ولذلك زادت القيمة السوقية **وحققت وفورات تجاوزت 20** مليار دولار أمريكي، ويتوقع المُحللون الاقتصاديون أن تكون عملة الريبيل هي **ثالث** عملة على الإطلاق بعد **البتكوين** والإيثيريم(**Moreno–Sanchez et al.,2018**) .

وتعتمد البنوك العالمية اليوم على نظام الريبيل في تسوية المعاملات المالية في البورصات العالمية، كما اتجهت البنوك إلى تسوية المعاملات والسماح للعملاء بإجراء التحويلات من خلال عملات الريبيل، كما تستخدم هذه العملة على نطاق واسع، أكثر من 300 بنك ومؤسسة مالية تستخدمها في إجراء المعاملات عبر الحدود، وحسب تقرير لشركة الريبيل أوضحت فيه أنها تساعد البنوك في تخفيض التكاليف بأكثر من 42 بالمئة من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية(Marisetty et al.,2024) . كما يعتبر البنك الوطني في أبو ظبي أول بنك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقوم بالتحويلات المالية وتوفير عمليات دفع آمنة ومُتكاملة من خلال منصات الريبيل(Reuters,2017) .

فيمكن إذن ابتكار عملة رقمية بشروط وضوابط ومعايير شرعية وقانونية، تتحقق فيها الكثير من إيجابيات العملات الافتراضية وتنتفي عنها الكثير من محظوراتها.

وقد حدث ذلك بالفعل حيث صممت "شركة OneGram عملة رقمية باسم الشركة نفسها باسم **OneGram Coin**، واختصارا بالرمز OGC، وتعتبر العملة الواحدة من Onegram Coin مدعوما بواحد جرام من الذهب مقابلها على الأقل. مما يعني أن الشركة تتاجر في سلعة مادية –وعلى وجه الخصوص بضاعة تقليدية في تاريخ التجارة الإسلامية–، ولكن من خلال استخدام العملات الرقمية كوسية للتبادل(Sholeh et al., 2018)، واتبعت العديد من الشركات هذا المثال، مثل شركة HelloGold الماليزية التي حصلت على شهادة المطابقة لعملتها HelloGold Token (HGT) (Finextra,2018). وقامت شركات أخرى، مثل شركة Halal Chain، بإنشاء عملات رقمية غير مرتبطة باحتياطي الذهب، ولكنها مرتبطة ببيانات حول سلع يقبلها الدين الإسلامي، وبالإضافة إلى ذلك، قدم أيضًا المدير المالي في شركة HelloGold، السيد مانويل هو، وظيفة مهمة إلى العملة الرقمية الخاصة بالشركة، والتي أطلقوا عليها اسم عملة HGT، في الواقع فهي تسجل فقط المعاملات التي تتم في فترة زمنية معينة، مما يجعلها أقل خطورة، وتمكن الشركة من التعامل مع مشكلات الغموض

في الأسعار، والتي تعتبر غير مناسبة بالنسبة إلى شركة مالية إسلامية" ournal of Contemporary Islamic ; (Finextra ,2018Studies, 2021; Akhlaq, 2025)

وقد أطلقت قطر أول منصة إلكترونية إسلامية لتبادل العملة الرقمية المدعومة بالذهب تحت اسم "آي-دينار(I-DINAR)"، وذلك على هامش أعمال المؤتمر الدولي الخامس للمال الإسلامي، حيث "تُعد منصة "آي-دينار" رمزا إلكترونيا قائما على أساس تبادل العملة الرقمية، كما يتم دعم قيمتها الأولية البالغة دينارا واحدا مقابل غرام واحد من الذهب، أي أنها ليست عملة رقمية فحسب ولكن لها مقابل عيني حقيقي من الذهب، وتقدم قطر من خلال هذه العملة أحدث مفهوم وتكنولوجيا خاصة بتبادل العملات الإلكترونية متميزة عن غيرها في جودة التكنولوجيا والمعايير المطبقة، علاوة على أن تلك العملة تعكس قيمة حقيقية يمكن الحصول عليها في أي وقت، في الوقت الذي تحقق فيه مبدأ الحفاظ على الأصول المملوكة للعميل وسرعة تنفيذ أي عمليات مالية أو تجارية بأمان تام وطبقا للشريعة الإسلامية.

ومن خلال وجود الغطاء الذهبي للعملة فإن "آي-دينار" لا تعد رمزا فقط بل شكلا من أشكال محفظة الذهب الإلكترونية، ومع التقدم الملحوظ والمستمر في تكنولوجيا سلسلة التبادل الإلكتروني يمكن استخدام "آي-دينار" قاسما مشتركا لتنفيذ وتسوية العديد من العمليات المالية وأعمال الصرف والتجارة" (الجزيرة، 2019).

وقد اقترح القرة داغي حلولًا للعملات الرقمية فقال: "نستطيع أن نعطي ثلاثة حلول بحيث ندخل هذه العملات الرقمية في دائرة مشروعة ومنضبطة حتى لا تقع خسائر كبيرة، وذلك عبر إيجاد مرجعية لها، مثل أن تتبناها الدولة كعملة ثانوية أو حتى أولية، وأن تتبناها مجموعة من المصارف والبنوك الإسلامية كبطاقة ائتمان مثلاً، وممكن إنشاء شركة كبيرة استثمارية لها"[1]

كما اقترح الدكتور إنشاء مصرف إسلامي إلكتروني رقمي من خلال ورقته العلمية التي قدمها ضمن أعمال المؤتمر الدولي الخامس للمال الإسلامي (التمويل الإسلامي والعالم الرقمي) بعنوان "المصارف الإلكترونية والرقمية آثارها، ومخاطرها الشرعية وغيرها"، وقد تحدث في المبحث الثالث عن مدى إمكانية إنشاء مصرف إلكتروني رقمي، من جهة إنشاء مصارف تقوم بالكامل على تقنيات الإنترنت (إلكتروني ورقمي) وكيفية معالجة عقودها ،ومسألة القبض ونحوها ، ومن جهة إنشاء مصارف مختلطة تقوم في معظم أنشطتها وأعمالها وخدماتها على التقنيات الإلكترونية والرقمية ،وجزؤها الآخر على التطبيقات التقليدية" (الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، 2019).

1 القرة داغي، علي محيي الدين، "التعامل بالعملات الرقمية غير جائز شرعًا (مع بيان الحلول المقترحة)".الموقع الرسمي لعلي القرة داغي. رابط مختصر http://bit.ly/4bo7SFi

وفي الأخير نصل إلى أنه يجب على المصارف الإسلامية إعطاء أولوية كبرى واهتمام أكثر بتقنية البلوكتشين، حيث تُعتبر أهم تقنية حديثة وعامة للتوثيق الالكتروني وأمن المعلومات، فهي قائمة على تقنية التخزين والتأكد من الصحة وترخيص التعاملات الرقمية في الإنترنت بدرجة عالية، قد يكون من المستحيل كسرها في ظل التقنيات المتوفرة.

الخاتمة:

مما سبق عرضه من خلال هذه الورقة البحثية خلُصنا إلى أبرز النتائج التالية:

1- العملات الافتراضية عبارة عن نوع من الأموال الرقمية غير المنظمة، وشفرة إلكترونية معقدة وخوارزميات ذكية مبنية على تقنية أو البلوكتشين، حيث تعتبر وسيطًا للتبادل وإجراء الصفقات عبر الإنترنت، ويتم استخدامها وقبولها بين أعضاء مجتمع افتراضي معين.

2- تمتاز العملات الافتراضية بالعديد من الخصائص التي تُميزها عن العملات العادية، من أهمها: العالمية، والخصوصية والسرية، والأمان بحيث لا يمكن لأي جهة حكومية كانت أو بنكية مراقبتها أو التدخل فيها أو اختراقها، وانعدام الوسيط في التعامل بها، والسرعة وتوفير الوقت والجهد، انخفاض رسوم المعاملات أو انعدامها أحيانا.

3- كل العملات الرقمية قائمة على نظام البلوكتشين، فجميع العمليات التي تكون بالعملة الإلكترونية تتم من خلال مواقعها الإلكترونية أو تطبيقاتها وبرامجها الخاصة والمحملة على أجهزة الحاسوب أو الهواتف الذكية. وبمجرد تثبيت البرنامج على الجهاز يصبح الشخص يمتلك عنوانا لمحفظة البيتكوين الخاصة به ومفتاحا خاصا.

4- يكون إصدار عملة البيتكوين كنوع من أنواع هذه العملات الرقمية عن طريق عملية تقييد البلوك وإضافتها إلى سلسلة البلوكات؛ والتي تسمى **التعدين**، كما يُطلق على الأشخاص الذين يقومون بهذه العملية معدّنين (miners) أو منقّبين.

5- تتعدد مخاطر التعامل بالعملات الرقمية والتي حذر منها خبراء الاقتصاد أهمها: مخاطر اقتصادية كعدم استقرار قيمتها والتذبذب العالي في أسعارها، ومخاطر تقنية كصعوبة مراقبتها ومتابعتها وتأمين أجهزة المتعاملين بها، ومخاطر قانونية كرواج المعاملات غير القانونية أو غير المشروعة باستخدامها وغيرها.

6- وبناءً على خصائص البيتكوين ومخاطر التعامل بها فإن هذه المسألة تعتبر من النوازل المعاصرة وقد اجتهد العلماء كثيرا في تحديد الموقف الشرعي منها، وما توصلنا إليه من خلال هذا البحث هو منع التعامل وتداولها بصيغتها الحالية، لعدم توفر أهم شروط وهو عدم صدورها من ولي الأمر أو من يقوم مقامه من هيئة مركزية،

فهو لا يمانع وجود عملة تحقق شرائط النقود، فينطبق عليها ما ينطبق على النقود، فالإسلام يعترف بأي نقد يحقق شرائطه، وهو ما أكدته عدة فتاوى صادرة عن هيئات شرعية في دول إسلامية مختلفة.

7- تعتبر العملات الافتراضية بخصائصها ومخاطرها من أكبر التحديات التكنولوجية التي تواجه البنوك بصفة عامة والبنوك الإسلامية بصفة خاصة، حيث بدأت تغزو معظم الأسواق المالية والبورصات فضلا عن الشركات الكبرى والمتاجر الضخمة، كما أصبحت عملة معتمدة في التعامل اليومي بين المتعاملين الاقتصاديين وبين جمهور العامة من الناس.

8- ومن سُبل وآليات مواجهة هذه العملات الرقمية ابتكار عملة رقمية بشروط وضوابط ومعايير شرعية وقانونية، تتحقق فيها الكثير من إيجابيات العملات الافتراضية وتنتفي عنها الكثير من محظوراتها.

التوصيات:

من توصيات هذا البحث أن موضوع العملات الافتراضية مازال بكراً في المجال الاقتصادي عموماً وفي النظام الإسلامي خصوصاً، ولا يزال بحاجة إلى المزيد من الدراسات والأبحاث العلمية الدقيقة والمتخصصة من العلماء والخبراء وأهل الاختصاص، مما يفرض على الهيئات المعنية عقد ملتقيات أخرى تعالج موضوع الصيرفة الإسلامية والعملات الافتراضية، وذلك من أجل تقديم رؤية شاملة استشرافية للتعامل بها في المصارف الإسلامية، وتحديد سُبل استثمارها في المستقبل.

.

REFERENCES (المصادر والمراجع)

[1] Hafiz Bilal Haq & Syed Taha Ali, "Navigating the cryptocurrency landscape: An Islamic perspective," *arXiv preprint arXiv:1811.05935*, 2018.

[2] Hisham Qudah *et al*, "Islamic finance in the era of financial technology: A bibliometric review of future trends," *International Journal of Financial Studies*, vol. 11, no. 2, 2023.

[3] Haseeb Munawar & Adeel Tariq, "Digital currency (cryptocurrency) according to Islamic perspective," *Al Misbah Research Journal*, vol. 3, no. 01, 2023, pp. 48–58.

[4] Muhammad Mohsin Akhlaq *et al*, "Islamic finance and digital currencies: Shariah perspectives on cryptocurrency and blockchain technology," *Al-Aasar*, vol. 2, no. 2, 2025, pp. 789–797.

[5] Fares Muedini, "The compatibility of cryptocurrencies and Islamic finance," *European Journal of Islamic Finance*, no. 10, 2018.

[6] Rina Budi Sekaringsih & Hasyim Al-Banna, "Does a cryptocurrency comply with Shariah? Empirical evidence from ARCH-GARCH economic model," *Global Review of Islamic Economics and Business*, vol. 10, no. 2, 2022, pp. 15–27.

[7] Norazlina Mohd Ibrahim *et al*, "Evaluating cryptocurrencies through the lens of Islamic finance based on Maqasid Shariah," *Journal of Information Systems and Digital Technologies*, vol. 6, no. 2, 2024, pp. 22–37.

[8] Muhammad Haroon *et al*, "The legality of cryptocurrency and blockchain technology in Islamic law," *Journal of Religion and Society*, vol. 3, no. 01, 2025, pp. 597–611.

[9] Mohamed Babas, "Cryptocurrency industry in the balance of Islamic jurisprudence and prospects for creating an Islamic digital currency (a proposed model)," *El-Wahat Journal for Research and Studies*, vol. 14, no. 03, 2021.

[10] Saad Abu Habib, *Al-Qamus al-Fiqhi*, 2nd ed., Dar al-Fikr, 1988.

[11] Ahmad Mukhtar Omar, *Dictionary of Contemporary Arabic Language*, vol. 2, 1st ed., Alam al-Kutub, 2008.

[12] Sotor Editorial Team, "*Types of currencies*," June 12, 2019. https://sotor.com/أنواع_العملات

[13] *Panorama Al-Borsa Review*, "Virtual currencies: Risks and mechanisms," no. 17, June 2018.

[14] Fangyuan Yuan *et al*, "AI-driven optimization of blockchain scalability, security, and privacy protection," *Algorithms*, vol. 18, no. 5, 2025.

[15] European Central Bank, *Virtual Currency Schemes*, European Central Bank, Frankfurt am Main, Germany, 2012.

[16] Financial Crimes Enforcement Network (FinCEN), "*Application of FinCEN's regulations to persons administering, exchanging, or using virtual currencies (FIN-2013-G001)*," U.S. Dept. of the Treasury, 18/03/2013.

[17] Yasser bin Abdul Rahman Al-Aifan, Digital Currencies: Types, Impacts, and Regulatory Perspectives, Public Prosecution, Saudi Arabia, 2019.

[18] Massimo Aquilina *et al*, "Cryptocurrencies and decentralised finance: Functions and financial stability implications," *BIS Papers*, 2025.

[19] Bitcoin Magazine, "*The Bitcoin whitepaper*," 26/9/2023. Available at: https://bitcoinmagazine.com/glossary/the-bitcoin-whitepaper

[20] Deepak Sharma *et al*, "Cryptocurrency: An overview of its history, technology and future prospects," *International Journal of Advanced Research in Science, Communication and Technology*, 2023, pp. 427–430.

[21] Max Zahn, "Has bitcoin's limited supply driven its rally? Experts weigh in," *ABC News*, 10/12/2024. Available at: https://abcnews.go.com/Business/bitcoins-limited-supply-driven-rally-experts-weigh/story?id=116632191

[22] CoinDesk Editorial Team, "*Bitcoin price tops $9,000 in historic first*," 26/11/2017. Available at: https://www.coindesk.com/markets/2017/11/26/bitcoin-price-tops-9000-in-historic-first?utm

[23] YCharts Editorial Team, "Bitcoin market capitalization," 2025. Available at: https://ycharts.com/indicators/bitcoin_market_cap

[24] Maria Alexiadou *et al*, "Cryptocurrencies and long-range trends," *International Journal of Financial Studies*, vol. 11, no. 1, 2023.

[25] Abdullah bin Mohammed Al-Aqeel, Juristic Rulings Related to Electronic Currencies, n.d.

[26] Bin Yu, "Research on the features and functions of Bitcoin and digital currencies," *Advances in Economics, Management and Political Sciences*, vol. 86, 2024, pp. 55–60.

[27] Franziska E. Eska *et al*, "Design and valuation of cryptocurrencies," *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 2025, pp. 1–44.

[28] Yifan Tang, "Central bank digital currencies: A comprehensive study of characteristics, implications and future perspectives," *Advances in Economics, Management and Political Sciences*, vol. 65, no. 1, 2023, pp. 232–238, doi: 10.54254/2754-1169/65/20231641

[29] Mohammed Ashour, "Blockchain (chain of blocks)," *Arab Bank for Investment and Foreign Trade Review*, no. 9, January 2019.

[30] Hossam Farouk Atlam, "Blockchain forensics: A systematic literature review of techniques, applications, challenges, and future directions," *Electronics*, vol. 13, no. 17, 2024.

[31] Islamic Economics Forum, "*Statement regarding the legitimacy of Bitcoin (No. 1/2018)*," 2018.

[32] Mohamed Abdelaziz Mohammed *et al*, "A systematic literature review on the revolutionary impact of blockchain in modern business," *Applied Sciences*, vol. 14, no. 23, 2024.

[33] Robert L. Matthews, "Untangling the processes of Bitcoin: An organizational learning perspective," *Challenges*, vol. 15, no. 1, 2024.

[34] Nicola Dimitri, "Transaction fees, block size limit, and auctions in Bitcoin," *Ledger*, vol. 4, 2019.

[35] Kevin Koech, "Blockchain scaling: Analyzing the relationship between block size, throughput, and latency in permissionless blockchains," *Ph.D. dissertation*, Ohio Dominican University, 2025.

[36] Investopedia, "*How does Bitcoin mining work?*", 30/10/2025. Available at: https://www.investopedia.com/tech/how-does-bitcoin-mining-work

[37] Media CRAI, "*The economics of Bitcoin mining*," June 2024. Available at: https://media.crai.com

[38] Learn Me A Bitcoin, "*Bitcoin mining and block reward*," 2024. Available at: https://learnmeabitcoin.com

[39] Amira Brini & Johannes Lenz, "A comparison of cryptocurrency volatility—benchmarking new and mature asset classes," *Financial Innovation*, vol. 10, no. 1, 2024.

[40] Wei Zhang & Yan Li, "Liquidity risk and expected cryptocurrency returns," *International Journal of Finance & Economics*, vol. 28, no. 1, 2023, pp. 472–492.

[41] Hamza Adnan Mashouqa, "*Digital money from an Islamic economic perspective: Bitcoin as a model*," 12/12/2019.

[42] Levent Ozturk and Erkan Sulungur, "The regulation problem of cryptocurrencies," *University of South Florida (USF) M3 Publishing*, vol. 5, 2021, p. 101.

[43] Fumiko Hayashi & Anne Routh, "Financial literacy, risk tolerance, and cryptocurrency ownership in the United States," *Journal of Behavioral and Experimental Finance*, Art. no. 101060, 2025.

[44] Juan Ignacio Ibañez & Arne Freier, "Bitcoin's carbon footprint revisited: Proof of work mining for renewable energy expansion," *Challenges*, vol. 14, no. 3, 2023.

[45] Ahmad ibn Abdul Halim Ibn Taymiyyah, *Majmu' al-Fatawa*, vol. 29, King Fahd Complex, 1995.

[46] Muhammad ibn al-Husayn Abu Ya'la al-Farra, *Al-Ahkam al-Sultaniyyah*, Maktabat al-Halabi, Cairo, n.d.

[47] Yahya ibn Sharaf al-Nawawi, *Al-Majmu' Sharh al-Muhadhdhab*, vol. 6, n.d.

[48] Malik ibn Anas, *Al-Mudawwanah al-Kubra*, vol. 3, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1994.

[49] Arqaam El-Istithmariyyah, "*Largest global companies accepting payment in Bitcoin*," 7/3/2021. Available at: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1447887

[50] Ali Al-Qara Daghi, *Qa'idat al-Mithli wa al-Qimi fi al-Fiqh al-Islami*, 2nd ed., Dar al-Basha'ir, 2016.

[51] Shihab al-Din Ahmad ibn Idris al-Qarafi, *Al-Furuq*, vol. 1, Alam al-Kutub, n.d.

[52] Muhammad Amin Ibn Abidin, *Radd al-Muhtar 'ala al-Durr al-Mukhtar*, vol. 4, n.d.

[53] Maher Munir et al., "Sharia guidance on dealing with virtual currencies: Bitcoin as a model," *Bayt Al-Mashura Journal for Economic and Sharia Studies*, Qatar, 2018.

[54] Dini Ali *et al*., "The requirements of cryptocurrency for money: An Islamic view," *Heliyon*, vol. 6, no. 1, 2020.

[55] Nur Rohmah Febriandika & Raditya Sukmana, "Cryptocurrency position in Islamic financial system: A case study of Bitcoin," *in Proceedings of the 2nd International Conference Postgraduate School (ICPS 2018)*, 2018.

[56] Syed Noman Muhammad & Khuram Usman, "Blockchain technology for Islamic finance: Use-cases and threats," *Majallat Al-Tamayuz*, vol. 5, no. 1, 2023.

[57] Supreme Palestinian Fatwa Council, "Resolution No. 1/158 regarding the ruling on dealing with Bitcoin," 14/12/2017.

[58] Palestinian Fatwa House, "*Ruling on dealing with virtual currencies*," 2023.

[59] Dar al-Ifta al-Misriyyah, "*Ruling on trading and dealing in Bitcoin (Fatwa No. 4205)*," 28/12/2017.

[60] Dar al-Ifta al-Misriyyah, "Ruling on trading and dealing in Bitcoin (Fatwa No. 4205)," 28/12/2017.

[61] Presidency of Religious Affairs (Turkey), "Bitcoin not compatible with Islamic law at present," 28/11/2017.

[62] Proceedings of the Fourth Doha Conference on Islamic Finance: Contemporary Financial Developments and Knowledge Construction, Bayt Al-Mashura Financial Consultations, 2018.

[63] Hamza Adnan Mashouqa, "Digital money from an Islamic economic perspective: Bitcoin as a model," General Ifta Department, Jordan, 6 July 2021.

[64] Al-Qaradaghi, Ali Mohiuddin, "Dealing with Digital Currencies Is Not Permissible Under Sharia (With Proposed Solutions)." Official Website of Ali Al-Qaradaghi. Short link: http://bit.ly/4bo7SFi

[65] Abd al-ʿAẓīm Abū Zayd, "Does Sharia Recognize the Monetary Value of Cryptocurrencies?" ISRA International Journal of Islamic Finance, Vol. 9, No. 2, December 2018..

TRANSLITERATION

a. Consonant

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
ء	ʻ	فَأْرٌ	faʻrun
أ	(a,i,u)	أَحكَام	aḥkām
ب	b	بَابٌ	bābun
ت	t	تَمْرٌ	tamr
ث	th	ثَلاَثَ	thalātha
ج	j	جَبَلٌ	Jabal
ح	ḥ	حَدِيث	ḥadīth
خ	kh	خَالِدْ	khālid
د	d	دِين	dīn
ذ	dh	مَذهَب	madhhab
ر	r	رَاهِبٌ	rāhib
ز	z	زَكِي	zakī
س	s	سَلاَم	salām
ش	sh	شَرَبَ	sharaba
ص	ṣ	صَدْرٌ	ṣodrun
ض	ḍ	ضَار	ḍār
ط	ṭ	طَهُرَ	ṭahura
ظ	Ẓ	ظَهْرٌ	ẓhohr
ع	ᶜ	عَبْدٌ	ᶜabdun
غ	gh	غَيبٌ	ghayb
ف	f	فَاتِحَةٌ	Fātihah
ق	q	قَبَسٌ	qabas
ك	k	كِتَابٌ	kitāb

ل	l	لَيلٌ	layl
م	m	مُنِير	munīr
ن	n	نِقَابٌ	niqāb
و	w	وَعَدَ	waᶜada
هـ	h	هَدَفٌ	hadaf
ي	y	يُوسُف	Yūsuf

b. Short Wovel

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
ـَ	a	كَتَبَ	kataba
ـِ	i	عَلِمَ	ᶜalima
ـُ	u	غُلِبَ	ghuliba

c. Long Wovel

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
ا ، ى	ā	عَالَمَ ، فَتَى	ᶜālam , fatā
ي	ī	عَلِيم ، دَاعِي	ᶜalīm , dāᶜī
و	ū	عُلُوم ، اُدعُو	ᶜulūm , ʼudᶜū

d. Diphthong

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
أَو	aw	أَولَاد	aulād
أَيّ	ay	أَيَّام	ayyam
إِيّ	iy	إِيَّاكَ	iyyāka